المصرية للاتصالات

الـــرقـــم : (٧١ / أ . م . ح)
التـاريـــخ : ٢٥ / ٣ / ٢٠٢١
الموضوع : تقارير الجهاز المركزى للمحاسبات

السيدة المحاسبة / القائم بأعمال الوكيل الأول –مديرة الإدارة

إدارة مراقبة حسابات الإتصالات – بالجهاز المركزى للمحاسبات

بالإحالة إلى الموضوع عاليه نتشرف بأن نرفق لسيادتكم طي هذا رد الشركة المصرية للإتصالات على ما جاء بالتقارير الآتية من ملاحظات.

- تقرير فحص بعض اعمال ادارة النقل بنيابتى الشئون التجارية و الدولى والمشغلين عن الفترة من ١/١ حتى ٨/٣١ لعام ٢٠٢٠. — كتاب جهاز رقم ٥٨٩ بتاريخ ٢٠٢٠/١٢/٧
- تقرير الجرد السنوى لعام ٢٠٢٠ لقطاعات الاسكندرية. — كتاب جهاز رقم ٥٧ بتاريخ ٢٠٢١/١/١٨
- تقرير الجرد السنوى لعام ٢٠٢٠ لقطاع وسط الدلتا. — كتاب جهاز رقم ٥٧ بتاريخ ٢٠٢١/١/١٨
- تقرير فحص اعمال منطقتى اسوان والاقصر واعمال سنترالى سمالوط وطهطا بمناطق سوهاج والمنيا. — كتاب جهاز رقم ٤١٢ بتاريخ ٢٠٢٠/٩/١٠
- تقرير مراجعة القوائم المالية المستقلة عن العام المالى المنتهى فى ٢٠٢٠/١٢/٣١ . — كتاب جهاز رقم ١٤١ بتاريخ ٢٠٢١/٣/٤
- تقرير مراجعة القوائم المالية المجمعة عن العام المالى المنتهى فى ٢٠٢٠/١٢/٣١. — كتاب جهاز رقم ١٤٢ بتاريخ ٢٠٢١/٣/٤

فبرجاء التفضل بالإحاطة والتنبيه باللازم ،،،

ونحن إذ نشكر لسيادتكم تعاونكم الدائم المستمر معنا ،،،

وتفضلوا سيادتكم بقبول فائق الإحترام والتقدير ،،،

العضو المنتدب والرئيس التنفيذي

عادل حامد

الرد النهائي على تقرير الجهاز المركزى للمحاسبات
عن مراجعة القوائم المالية المستقلة
فى ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠

B7 القرية الذكية، الكيلو 28، طريق مصر إسكندرية الصحراوي، الجيزة 12577، مصر.

تقريـر مراجعة
القوائم المـالية المستقلة
للشركة المصرية للإتصالات في ٢٠٢٠/١٢/٣١

ملاحظة الجهاز المركزى للمحاسبات رقم (١)

١ - تضمين سجلات وحسابات الأصول الثابتة نحو ١,٣ مليار جنيه قيمة بعض الأراضي غير المملوكة للشركة وهى اراضى تخصيص (بثمن وبدون ثمن) ونزع ملكية ، وبشأن تلك الأراضي نشير إلى صدور العديد من الفتاوى من مجلس الدولة والتي مفادها عدم ملكية الشركة لتلك الأراضي الصادرة من ادارة الفتوى لوزارات النقل والإتصالات والطيران المدني بمجلس الدولة برقم (ملف ٩٩٩/٢/٥/١١٤٥) بتاريخ ٢٠١٥/٨/١٠ والتي تضمنت ـ بعد الإطلاع على الطبيعة القانونية لكل قطعة من الأراضي المذكورة (كما ورد بمرفقات الفتوى) ـ " أن الأراضي التي إستلمتها الهيئة القومية للإتصالات السلكية واللاسلكية ـ قبل تحويلها إلى شركة مساهمة ـ بموجب قرار رئيس الجمهورية رقم (٢٤٠) لعام ١٩٦٣ هي اراضي مملوكة للدولة وأن إستغلال الشركة لهذه الأرض كان عن طرق تخصيصها لمنفعتها بإيجار إسمي لمدة ٣٠ سنة (قابلة للتجديد إنتهت في ١٩٩٣/٣/١٦) وإستمرت في شغلها بعد التاريخ المذكور وبالتالي تظل هذه الأراضي مملوكة للدولة ولا تدخل ضمن أصول الهيئة وتبعا لذلك لا تدخل في أصول الشركة ، وكذا فتوي رقم ١٦٨/١/٧ بتاريخ ٢٠١٩/٢/٢١ .

كما نشير إلى عدم قيام الشركة بالإفصاح ضمن الإيضاحات المتممة للقوائم المالية فى ٢٠١٩/١٢/٣١ وما قبلها عن مدى وجود أية قيود على ملكية تلك الأراضى وقيمة هذه القيود بالمخالفة للبنـــد رقم (٧٤ ـ أ) من المعيار رقم (١٠) من معايير المحاسبة المصرية.

يتعين الإلتزام بالفتاوى المشار إليها والأحكام الصادرة فى هذا الشان وإجراء ما يلزم من تسويات في ضوء ذلك.

رد الشركة على ما ورد بالملاحظة

يُرجي التفضل بالإحاطة بالآتي :

- تجدر الإشارة بإن الشركة بدأت في اتخاذ إجراءات قانونية لمزيد من التأكيد على ملكيتها للأراضي المُشار إليها بالملاحظة.
- بالنسبة للإفصاحات فإن إدارة الشركة تلتزم بشكل كامل بالإفصاح عن المعلومات الهامة والمؤكدة تطبيقا لمعايير المحاسبة المصرية وحيث أن إدارة الشركة تؤكد ان الأراضي المُشار إليها مملوكة لها.

ملاحظة الجهاز المركزى للمحاسبات رقم (٢)

ضعف الترابط بين قطاعات الشركة المختلفة ادى الى تأخر الشركة فى رسملة بعض الاصول التى دخلت الخدمة يرجع بعضها الى عام ٢٠١٥ وقد بلغ ما امكن حصره منها نحو٣,٦ مليار جنيه تحملت الشركة عنها اهلاك خلال العام بنحو٧١٦ مليون جنيه دون اعمال معيار المحاسبة المصرية رقم (٥) .

يتعين بحث اسباب ذلك والالتزام بتطبيق معايير المحاسبة المصرية فى هذا الشان واتخاذ الاجراءات اللازمة لتلافى ذلك مستقبلا.

رد الشركة على ما ورد بالملاحظة

يرجى العلم بأنه يتم التنسيق بين قطاعات الشركة المختلفة بشكل دورى.وسوف يراعى إتمام ذلك بشكل افضل لتلافى ذلك مستقبلاً , علماً بأن أثر الإهلاك المشار إليه بقيمة ٧١٦ مليون جنيه يشمل إهلاك عام ٢٠٢٠ وجزء من اهلاك عام ٢٠١٩ وما قبلها

ملاحظة الجهاز المركزى للمحاسبات رقم (٣)

لم تتضمن حسابات وسجلات الأصول الثابتة نحو ٧٣,٤ مليون جنيه [١] قيمة اصول دخلت الخدمة ولم يتم اضافتها للاصول واحتساب اهلاك لها بالمخالفة للفقرة رقم (٥٥) من المعيار رقم (١٠) من معايير المحاسبة المصرية التي تضمنت " يبدأ إهلاك الأصل عندما يكون متاحا للإستخدام ...إلخ" ،الأمر الذي أظهر حسابات الأصول الثابتة والتكوين الإستثماري بغير حقيقتهما بالإضافة إلى عدم تحميل حساب المصروفات بقيمة إهلاك تلك الأصول .

يتعين اجراء التصويب اللازم فى ضوء معايير المحاسبة المصرية فى هذا الشان مع مراعاة اثر ذلك على الحسابات ذات الصلة.

[١] ـ نحو ٦٦,١مليون جنيه بقطاع المشروعات ، نحو ٧,٣مليون جنيه قيمة عقود دعم فني مدرجة بحساب المشروعات بقطاع المخازن بالرغم من بدء سريان تلك العقود وحصول الشركة على الخدمة المتعاقد عليها .

B7 القرية الذكية، الكيلو 28، طريق مصر إسكندرية الصحراوي، الجيزة 12577، مصر.

رد الشركة على ما ورد بالملاحظة

يرجى العلم بأنه سوف يتم رسملة الاصول التى تم دخولها الخدمة خلال الربع الأول عام ٢٠٢١ .

ملاحظة الجهاز المركزى للمحاسبات رقم (٤)

تضمنت الاصول الثابته نحو ٢٥,٨ مليون جنيه (٢) يمثل قيمة بعض الاصول الخاصة بالشركة وبعض شركات المجموعة.

يتعين تحميل كل شركة بما يخصها من تلك الاصول، مع مراعاة الاثر على الحسابات المختصة.

رد الشركة على ما ورد بالملاحظة

يرجى التفضل بالإحاطة بأنه سوف يتم تحميل كل شركة من شركات المجموعة بما يخصها وعمل التصويبات اللازمة خلال الربع الأول عام ٢٠٢١ .

ملاحظة الجهاز المركزى للمحاسبات رقم (٥)

مخالفة الشركة للبند رقم (١- ب) من معيار المحاسبة المصري رقم (٣٢) الذي نص على :" عرض الأصول التى تستوفى الشروط اللازمة لتبويبها كأصول محتفظ بها لغرض البيع بصورة منفصلة فى قائمة المركز المالى وقد تبين إدراج نحو ٣,٥ مليون جنيه قيمة بيع كوابل مستغنى عنها بحساب أرباح بيع مخلفات في حين أن تلك العملية تمثل بيع أصول ، الأمر الذي ترتب عليه عدم عرض الأرباح الرأسمالية الخاصة ببيع تلك الأصول بصورة منفصلة على الجمعية العامة للشركة لإتخاذ القرار المناسب بشأنها وفقا لما تقضي به المادة رقم (١٩٥) من اللائحة التنفيذية للقانون رقم ١٥٩ لعام ١٩٨١ .

يتعين حصر كافة الحالات المماثلة مع إجراء المعالجة المحاسبية اللازمة في ضوء معايير المحاسبة المصرية.

رد الشركة على ما ورد بالملاحظة

يرجى العلم بأن المعالجات المحاسبية التى تم الإعتماد عليها لإنعكاس تلك المعاملة على الدفاتر المالية للشركة تعتبر الأكثر تحوطاً ويمكن الإعتماد عليها والوثوق فيها من وجهه نظر الشركة فى ضوء البيانات والمعلومات المتاحة لديها حيث يصعب تحديد المنافع المستقبلية الناتجة من الكوابل المباعة

ملاحظة الجهاز المركزى للمحاسبات رقم (٦)

ما زالت الشركة لم تقم بموافاتنا بنتائج جرد المرحلة الاولى من الجرد ببعض القطاعات الصادر بشانه القرار الادارى رقم ٢٠٩٨ فى ٢٠١٨/٦/١٤ والمتعلقة بالاراضى والمبانى والتى كان من المقرر الانتهاء منها فى ٢٠١٩/٢/٢٨ بالرغم من تكرار طلبها على مدار اكثر من سنتين من تاريخ نهاية الجرد كما لم يتم تاثير الحسابات والسجلات المختصة بنتائج الجرد المشار اليه فى ضوء المطابقات اللازمة فى هذا الشان ، ومثال ذلك جرد أراضي ومباني قطاعي المخازن والدولي .

يتعين بحث اسباب ماتقدم واتخاذ اللازم فى هذا الشان والافادة .

رد الشركة على ما ورد بالملاحظة

يرجى العلم بأن الأراضي والمباني التي لم يتم جردها فهي خاصة بنيابة الدولي وقطاع المخازن والمشتريات وذلك نظرا لطبيعة تلك الأراضي والتي تتميز بالمساحات الكبيرة وبكثرتها وإنتشارها ومن ثم تحتاج إلى أجهزة وخبرات خاصة كانت غير متوفرة بالشكل الكافي قبل ذلك وقد قامت الشركة بإتخاذ اللازم لتنفيذ تعليمات السيد المهندس / العضو المنتدب والرئيس التنفيذي من خلال وضع جدول زمني للإنتهاء من اعمال الرفع المساحى للمواقع التي لم يتم جردها خلال النصف الأول من عام ٢٠٢١ وسيتم موافاة أو إطلاع سيادتكم على نتائج الجرد فور الإنتهاء من تلك الأعمال.

ملاحظة الجهاز المركزى للمحاسبات رقم (٧)

درجت الشركة ومنذ سنوات على معالجة تكلفة السعات المحتفظ بها بغرض البيع **ضمن النشاط العادى لها** بحساب الاصول (الثابتة والاخرى) بدلا من اظهارها بحساب المخزون وذلك بالمخالفة لمعيار المحاسبة المصرى رقم (٢)– المخزون– بند (٦) فقرة (أ) وقد ترتب على تلك المعالجة غير الصحيحة اخضاع المخزون للاهلاك (بالخطا لظهوره ضمن الاصول) وبقيمة دفترية اقل (بقيمة مخصص الاهلاك المحسوب عنه)،ضعف الرقابة على اسعار بيع تلك السعات والتى يتم تحديدها استنادا لقيمة دفترية مخفضة على غير الحقيقة (لتلك السعات)، عدم صحة نتيجة

[٢] - عقود ارقام ١/٢٠١٩/٢٢١، ٢٢/٢٠١٩/٢٢١، ٧/٢٠١٨/١٨،٢٢١/٢٠١٩/٢٢١ بقطاع الديوان .

B7 القرية الذكية، الكيلو 28، طريق مصر إسكندرية الصحراوي، الجيزة 12577، مصر.

البيع (من ربح اوخسارة) لهذه السعات نتيجة مقارنة القيمة البيعية بقيمة دفترية مخفضة وغير صحيحة ،استمرار الخطأ فى حساب نتيجة البيع منذ سنوات وحتى تاريخه دون اعمال لمعيار المحاسبة المصرى رقم (٥) السياسات المحاسبية والتغيرات فى التقديرات المحاسبية والاخطاء .

فضلا عن عدم قيام الشركة بموافاتنا بنص الترخيص الصادر لها بممارسة نشاط البيع المشار اليه رغم تكرار طلبنا له منذ سنوات وتجدر الاشارة الى ان رد الشركة فى هذا الشان جاء غير محدد وغير حاسما ويتضمن بعض المتناقضات حيث جاء برد الشركة انها تقدم خدمات دوائر IRU (**طبقا للبند الخامس الخاص بتاجير دوائر الاتصالات**) الا انها ناقضت ذلك الرد عند المعالجة المحاسبية حيث لم تقم بمعالجة ايرادات IRU على انها ايرادات تاجير عن عقد طويل الاجل يمتد لـ ١٥ عام ويجب الا يتم تحميل السنة المالية الا بما يخصها فقط من تلك الايرادات ، كما ان الشركة ناقضت الفقرة السابقة من ردها وذكرت فى فقرة اخرى من نفس الرد " **ان التاجير بنظام IRU يشبه فى جوهره البيع** " وبناء على ذلك تقوم الشركة بالاعتراف بايرادات ال ١٥ عام على انها ايرادات سنة واحدة يتم تحميلها بالكامل على قائمة الدخل فى السنة التى ابرم فيها عقد الIRU ثم عادت وناقضت تلك الفقرة فى فقرة اخرى من نفس الرد وذكرت ان ايرادات الIRU **ليست بيعا** حيث انها فى نهاية العقد (١٥ عام) يتم الغاء تخصيص المسارات والسعات وتصبح الشركة المصرية للاتصالات حرية الاختيار فى اعادة تخصيصها لنفس العميل او غيره .

الامر الذى يتطلب من الشركة حسم طبيعة تلك الايرادات (هل هى ايرادات بيع ام ايرادات تاجير)وموافاتنا بالسند الذى يؤكد تلك الطبيعة واجراء ما يلزم من تسويات فى ضوء ذلك الحسم وفقا لمعايير المحاسبة المصرية وخاصة معيار رقم ٥ – السياسات المحاسبية والتغيرات فى التقديرات المحاسبية والاخطاء ومعيار رقم ٢ المخزون ومراعاة ما يترتب على ذلك من اثار (مالية – قانونية) .

رد الشركة على ما ورد بالملاحظة

يرجى العلم بإنه يصعُب وضع خطة بيعية للدوائر خارج مصر بشكل دقيق نظراً للطبيعة الخاصة لسوق الإتصالات العالمي من منافسة متزايدة وأسعار تنافسية وغيرها من العوامل التي تحد من عمل خطة دقيقة ومع ذلك يتم المتابعة مع الجهات الفنية لتحديد مدى إمكانية توفير متطلبات المعيار والتي تتطلب توفير دراسة بيعية جادة بشكل ربع سنوي حتى يمكن الثبات على السياسة المحاسبية المستخدمة.

وبالنسبة للترخيص الخاص بممارسة نشاط تقديم تلك الخدمات فهو نفس الترخيص الخاص بالتليفون الثابت الممنوح من الجهاز القومى لتنظيم الاتصالات رقم ١ لسنه ٢٠٠٦ وملاحقه .

كما يرجى العلم أن ما تقوم به الشركة هو تأجير بنظام IRU وليس بيع ولكن المعالجات المحاسبية تتم على الجوهر وليس الشكل ،

ملاحظة الجهاز المركزى للمحاسبات رقم (٨)

عدم صحة رصيد حساب الأصول الأخرى فى ٢٠٢٠/١٢/٣١ ومن مظاهر ذلك ما يلى :-

أ – عدم استبعاد تكلفة بعض السعات المباعة خلال العام ومنها :-

(١) تكلفة عدد ١٥ تيرا ، عدد ٣٥٠ جيجا والمباعه لشركة جوجل خلال الربع الثانى لعام ٢٠٢٠ بقيمة بيعية ٣٥٨,٨ مليون جنيه المعادل لنحو ٢٣ مليون دولار على مشروع mesh .

(٢) تكلفة عدد ١٠ g ١ المباعة لشركة reliance Jio خلال شهرسبتمبر ٢٠٢٠ بقيمة بيعية نحو ٢,٤ مليون جنيه المعادل لنحو ١٥٠ الف.

ب- الاستبعاد الجزئى (وليس الكلى) من تكلفة بعض الدوائر والسعات المباعة خلال الفترة من اكتوبر حتى ديسمبر ٢٠١٧ والتي بلغ ما امكن حصره من القيمة البيعية منها نحو ٢٨٧ مليون جنيه (المعادل لنحو ١٦,٢ مليون دولار) الى كل من شركات (ITC – p c c w – orange – STC) على كوابل (SMWE 5 – IMEWE – TE NORTH – EIG) .

ج – تبين ان بعض الاستبعادات التى تمت من حساب الاصول تمت بقيم تقديرية بدلا من القيم الدفترية حددت هذه القيم التقديرية بمعرفة جهات فنية (غير متخصصة ماليا او محاسبيا) دون ان توافينا الشركة بالبيانات والمستندات التى اعتمدت عليها فى تلك المعالجة التقديرية والتى توضح مدى صحة هذه المعالجة واتفاقها مع معايير المحاسبة المصرية رغم الوعود المتكررة منذ سنوات (بالافادة) من قبل الشركة والخطابات المحررة للشركة فى هذا الشان واخرها الخطاب المؤرخ فى ٢٠٢١/١/١٢ .

B7 القرية الذكية، الكيلو 28، طريق مصر إسكندرية الصحراوي، الجيزة 12577، مصر.

يتعين بحث اسباب ماتقدم واتخاذ اللازم نحو موافاتنا بالبيانات والمستندات والاسس التى توضح صحة المعالجة المحاسبية وقيمها التى تتبناها الشركة والتى يجب ان تكون متفقة مع معايير المحاسبة المصرية

علما بانه قد ترتب على ماسبق ان هناك فروق لا زالت قائمة دون تسوية او تبرير من جانب الشركة منها :-

* نحو ٥١,٥٦٤ مليون جنيه فرق استبعاد بالخطأ فى قيمه السعات المباعه لشركة RELIANCE INFOCOM على كلا من كابلى SMWE 4 - IMEWE خلال شهري مارس ويوليو ٢٠١٤ حيث تم إستبعادها بنحو ٢١,٩٠٢ مليون جنيه مصرى في حين أن تكلفتها المدرجة بسجلات وحسابات الأصول نحو ٧٣,٤٦٦ مليون جنيه .
* **استبعاد تكلفه بعض الدوائر المباعه** على كوابل الشركه المختلفه خلال الفترة من ٢٠١٥/١/١ حتى ٢٠٢٠/١٢/٣١ بعضها باقل من تكلفتها الدفتريه بنحو١٤٢,٣ مليون جنيه والبعض الاخر باكثر من تكلفتها الدفتريه بنحو١٢٣,٧ مليون جنيه – منها نحو ٦٥ مليون خلال سبتمبر ٢٠١٨ – مما يؤثر على صحة الرصيد.

يتعين إجراء التصويب اللازم بشأن ماتقدم لإظهار رصيد الحساب بالقيمة الصحيحة و مراعاة أثر ذلك على الحسابات المختصة.

د – عدم تضمين سجلات الأصول البيانات اللازمة التي تحقق الضبط الداخلي ، الأمر الذي ترتب عليه :-

*عدم وقوفنا على صحة الإستبعادات التي تمت بحسابات وسجلات الأصول فيما يخص كل من (كابل مينا البحرى والسعات المشتراة من كل من شركتى ارتل وعمان تل خلال الربع الاول لعام ٢٠١٩) والبالغ قيمتهم نحو ٦٨,٩ مليون جنيه حيث تم الإستبعاد إعتمادا على خطاب الجهة الفنية (وهى جهة غير مختصة محاسبيا) ، فضلا عن عدم تحققنا من صحة نتيجة البيع وقيمة الاصول المتبقية بعد تلك الإستبعادات .

* لم نقف على كمية السعات الناتجة عن مشروع ALMESH NET WORK الخاص بربط محطات الانزال بكل من (ابوتلات – الاوتو بالاسكندرية – الزعفرانة –السويس) ببعضها ، والذي تم تعليته لحساب الاصول – البنية التحتية للكوابل البحرية – بنحو ٩٥ مليون جنيه منذ عدة سنوات .

يتعين بحث اسباب ذلك واتخاذ اللازم والافادة .

رد الشركة على ما ورد بالملاحظة:

يُرجى التفضل بالإحاطة بالآتي :

- ✓ بالنسبة للسعات المباعة لشركة جوجل نحيط سيادتكم علما بأنه تم استبعاد الجزء المباع على كابل Te North وهو الوحيد الذي يمكن حساب تكلفة له لأنه يخدم هذا الغرض فقط ، اما الجزء المباع على مشروع Mesh فهو موزع داخل جمهورية مصر العربيه ويخدم العديد من الاغراض ومن بينها الخدمات المباعة لشركة جوجل ويتم حساب أهلاكه بانتظام وبالتالي فلا مجال لإستبعاده.
- ✓ بالنسبة للتكلفة الخاصة بشركة reliance Jio فإنه تم تحديد التكلفة بنحو ٥٠٠ ألف جنيه (صافي القيمة الدفترية) وجارى الاستبعاد خلال الربع الاول من عام ٢٠٢١.
- ✓ بالنسبه للإستبعاد بتكلفة التحديث فإن ما يتم تقديمه من خدمات لدوائر وسعات على الكابل وليس بيع الكابل نفسه الذى يتم شراء وتحديث السعات عليه وأنه يتم إحتساب إهلاك لتكلفة الكابل التاريخية.
- ✓ أما بخصوص كابل مينا فقد تم موافاة سيادتكم بما تم ادراجه بسجل الاصول الثابتة بخصوص كابل مينا
- ✓ تم موافاة سيادتكم ببيان السعات الناتجة عن مشروع MESH NET WORK

ملاحظة الجهاز المركزى للمحاسبات رقم (٩)

تضمن التكوين الاستثمارى بعض الاصول التى لم يتم استغلالها والاستفادة منها منذ سنوات سابقة منها بلغ ما امكن حصره منها نحو ٧١٤ مليون جنيه.

يتعين بحث اسباب عدم استغلالها طوال هذه المدة وتحديد مدى صلاحيتها من عدمه فى تاريخ الميزانية وتحديد ما طرأ على قيمتها من تغيرات نتيجة التقادم التكنولوجى واتخاذ اللازم فى ضوء ذلك .

رد الشركة على ما ورد بالملاحظة

بناء على ملاحظة سيادتكم فقد تم فحص تحليل حساب مشروعات تحت التنفيذ في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠ وتبين أن مبلغ ٧١٤ مليون جنيه يتضمن مبلغ ٢١٧ مليون جنيه خاص بشراء زوج من الألياف الضوئية على الكابل البحري PEACE والذي لم يدخل الخدمة بعد حيث أنه تم التعاقد بنهاية عام ٢٠١٩ ومُتوقع الإستلام في نهاية عام ٢٠٢١ وهذه مدة طبيعية لمثل هذه العقود ومن ثم فإنه سيتم إستغلاله فور إستلامه والإنتهاء من الإجراءات اللازمة لتشيغيله

B7 القرية الذكية، الكيلو 28، طريق مصر إسكندرية الصحراوي، الجيزة 12577، مصر.

، كما تضمن المبلغ أيضا لنحو ٢٤٥ مليون جنيه خاص بعقد لتحديث الشبكة وسيتم رسملته فور دخوله الخدمة ، كما أنه جاري العمل على فحص باقي المبالغ ورسملة ما يتم إستيفاء المستندات اللازمة لذلك.

ملاحظة الجهاز المركزى للمحاسبات رقم (١٠)

١٠. ضعف نظام الرقابة الداخلية على ارصدة وموجودات المخازن بالشركة والإعتمادات المستندية والحسابات ذات الصلة وذلك لعدم تفعيل الدورة المستندية بين قطاعات الشركة المختلفة مما ادى الى عدم التحقق من ارصدة وقيم بعض المخازن والحسابات ومن مظاهر ذلك :-

أ – تخفيض حساب المخزون "بقطاع التشغيل والصيانة " بنحو ٦٥ مليون جنيه منها نحو٤٣ مليون جنيه تم اضافتها للاصول الثابته خلال الربع الرابع للعام٢٠٢٠ والمتمثل فى قطع غيار لمهمات سبق ورودها وصرفها للاستخدام منذ عام٢٠١٦ دون اضافتها للاصول فى حينه وتحميل المصروفات بنحو ٢٢ مليون جنيه بدون مستندات مؤيدة للصرف من الجهات المختصة .

ب – مازال حساب الاعتمادات المستندية يتضمن نحو ١٠٩ مليون جنيه قيمة ما امكن حصره من ارصدة عقود تبين ورود مشمولها من قطع غيار لاجهزة مشروعات التراسل تم صرف بعضها للاستخدام منذ عام ٢٠١٨ دون تاثير ذلك على الحسابات المالية المختصة .

ج – تسوية نتائج فروق المطابقة (الزيادة والعجز) بين الجرد وحسابات مراقبة المخازن بقطاع المخازن والمشتريات بصافى – بالزيادة– بنحو ٥٤ مليون جنيه باعتبارها اضافات تم تقييمها وفقا لمتوسط سعر الاوراكل لعدم توافر العقود والفواتير الخاصة بها مقابل التعلية لحساب الموردين.

د – استمرار وجود فروق بين الارصدة الدفترية والفعلية بمخازن قطاعات الشركة المختلفة .

ه – عدم سلامة الاجراءات المخزنية المتبعة فى بعض مناطق قطاع شرق الدلتا وقد تم اعداد مذكرة تفصيلية فى هذا الشان بمعرفتنا تم رفعها للرئيس التنفيذى للشركة بخطابنا رقم ١٣٤ فى ٢٠٢١/٣/١ .

و – عدم اجراء الجرد المفاجئ بصفة دورية على موجودات المخازن بالمخالفة للمادة ٣٣ من لائحة تخزين الشركة فضلا عن عدم الانتهاء من اعداد القواعد التفصيلية للائحة التخزين والتى كان من المقرر الانتهاء من اعدادها فى ابريل ٢٠١٩.

ز – ما زال حساب مخزون تحت الفحص يتضمن قيمة رواتر و ريسفرات تخص شركة WE DATA بلغ اجمالى الاضافات والمنصرف خلال عام ٢٠٢٠ نحو ٢٥٤ مليون جنيه ونحو ٢٥٢,٣ مليون جنيه على التوالى وذلك على الرغم من عدم ملكية هذه الاصناف للشركة المصرية للاتصالات ولا يوجد منافع اقتصادية ذات جدوى تعود على الشركة منها فضلا عن تاثيرها غير الحقيقى على مؤشرات الشركة وتجدر الاشارة الى عدم التحقق من صحة حركة الاضافات والصرف خلال العام والرصيد فى ٢٠٢٠/١٢/٣١ لعدم ادراجها ضمن منظومة اوراكل .

ح – اضافة نحو ٢١ مليون جنيه لمخزون قطاع التشغيل والصيانة بموجب محاضر فحص واستلام يرجع تاريخ بعضها لعام ٢٠١٥ مقابل تخفيض الاعتمادات المستندية ولم نتحقق من الوجود الفعلى لها فى ٢٠٢٠/١٢/٣١ لعدم موافاتنا ببيان تلك الاصناف والمخازن المتواجدة بها .

يتعين احكام الرقابة الداخلية على المخزون واجراء التحقيق اللازم نحو عدم تفعيل الدورة المستندية الخاصة بالمخازن والحسابات المرتبطة مع موافاتنا بالمستندات المؤيدة للصرف واجراء التصويب اللازم .

رد الشركة على ما ورد بالملاحظة

يرجى التفضل بالإحاطة بالآتي:

أ. بالنسبة لمبلغ ٦٥ مليون جنيه فهو نتيجة فحص ارصدة الإعتمادات المستندية القديمة وقد تم عمل التسويات اللازمة بالتعلية لحسابات الأصول والمصروفات وفقاً لما هو مُتاح من مستندات ووفقا لأفضل المعالجات المحاسبية الممكنة في مثل هذه الحالات وبعد التنسيق مع الجهات الفنية المختصة والتأكد من صرف مهمات قطع الغيار للإستخدام ومن ثم خصم المصروف من موازنة الجهات الفنية.

ب. بالنسبة لأرصدة الإعتمادات المستندية فإنه بناء على ملاحظة سيادتكم فقد تم تشكيل فريق عمل من الجهات المختصة بالشركة لفحص وتسوية الأرصدة وقد نتج عن ذلك تخفيض حساب الإعتمادات لنحو ٢٠٥ مليون جنيه خلال عام ٢٠٢٠ ، كما أن أرصدة العقود القديمة في تناقص مستمر بسبب العمل على تسويتها قدر الإمكان ، أما بخصوص المبلغ المذكور فإنه جاري العمل على فحصه وتسويته.

B7 القرية الذكية، الكيلو 28، طريق مصر إسكندرية الصحراوي، الجيزة 12577، مصر.

ج. تم عمل قيد إجمالي للتسوية الخاصة بصافي نتائج أعمال جرد المخازن الرئيسية لعام ٢٠٢٠ وذلك لأغراض إقفال السنة المالية ولحين توفير بعض المستندات اللازمة لإظهار حركات الإضافة والصرف على منظومة الأوراكل الخاصة بحسابات المخزون والتي تأخر ورودها بسبب تفشي إنتشار فيروس كورونا المستجد، كما يُرجى العلم أيضا بإنه تم عمل التسويات اللازمة لبعض العقود خلال شهري يناير وفبراير ٢٠٢١ بعد توفير المستندات اللازمة لذلك وجاري العمل على تسوية باقي المبالغ تباعا.

د. بالنسبة للفروق بين أرصدة المخازن الفعلية وأرصدتها على منظومة الأوراكل فإنه جاري العمل على حصر كافة المخازن التي تستوفي الشروط اللازمة لرفعها على منظومة الأوراكل وذلك خلال عام ٢٠٢١ وهو ما سوف يساعد على تلافي ذلك.

ه. بالنسبة للإجراءات التخزينية المتبعة ببعض مناطق قطاع شرق الدلتا فقد تم تشكيل لجان لفحص كافة الفروق المتواجدة ببعض المخازن بمنطقة اتصالات الدقهلية الثانية بقطاع شرق الدلتا وقد تم التحقق من وجودها على الطبيعة كما انه قد تم التنبيه بالإلتزام بتعليمات لائحة التخزين وصحة وسلامة الإجراءات المخزنية.بالنسبة للجرد المفاجئ على المخازن فقد تم التنبيه بمراعاة ذلك وبدء تنفيذه إعتبارا من الربع الأول من عام ٢٠٢١ ، أما بالنسبة للقواعد التفصيلية للائحة التخزين فإنه جاري الإنتهاء من إعدادها وإعتمادها وسوف يتم موافاة سيادتكم بها فور إعتمادها.

و. بالنسبة للجرد المفاجئ على المخازن فقد تم التنبيه بمراعاة ذلك وبدء تنفيذه إعتبارا من الربع الأول من عام ٢٠٢١ ، أما بالنسبة للقواعد التفصيلية للائحة التخزين فإنه قد تم الإنتهاء منها وإعتمادها وسيتم موافاة سيادتكم بها.

ز. تقوم الشركة المصرية للإتصالات (الشركة الأم) بتجميع إحتياجات المجموعة ككل لطرح مناقصة واحدة بكميات كبيرة لتحقيق وفورات نقدية وكمية ومنافع على مستوى المجموعة ولا يتم إدراج تفاصيل مثل تلك المهمات على الأوركل بسبب انها لصالح الغير . ويتم تحميل كل شركة من شركات المجموعة بما يخصها فور إستكمال المستنددات والإجراءات اللازمة لذلك.

ح. بالنسبة لمبلغ ٢١ مليون جنيه فإنه تم تحميله على المصروف بعد التأكد من الجهات الفنية ان تلك المهمات تم صرفها للإستخدام كقطع غيار ومن ثم تم تحميل المبلغ المذكور على المصروف خصما من موازنات الجهات الفنية التي قامت بصرف تلك المهمات. ، كما يُرجى العلم بإنه جاري إعادة تنظيم دورة العمل الخاصة بمخازن التشغيل والصيانة مع حصر كافة المخازن الخاصة بتلك القطاعات لزيادة أحكام الرقابة عليها وتلافيا لتلك الملاحظات.

ملاحظة الجهاز المركزى للمحاسبات رقم (١١)

لم يتم إعداد وإرسال المصادقات الخاصة بأرصدة العملاء والأرصدة المدينة والارصدة الدائنة فى ٢٠٢٠/١٢/٣١ للوقوف على مدى صحة تلك الارصدة.

يتعين بحث اسباب ذلك واتخاذ اللازم نحو التصادق على ارصدة الحسابات المشار اليها وبما يتيح تسلمنا الردود عليها في الوقت المناسب .

رد الشركة على ما ورد بالملاحظة

يرجى التفضل بالعلم انه يتم إعداد مصادقات مع كبار العملاء ، اما بالنسبة لعملاء التليفون الأرضي والمحمول فإنه نظرا لكثرة عددهم بما يقارب عدد ١٠ مليون عميل فإنه من الصعب عمل مصادقات معهم مع الأخذ فى الاعتبار تكلفة إعدادها.

اما بالنسبة للمصادقات الخاصة بالارصدة المدينة والدائنة فانه نظرا لطبيعة تلك الارصدة بالاضافة الى ان اغلبها يتضمن قضايا قائمة يصعب معها عمل مصادقات على تلك الارصدة كما ان بعض الارصدة الدائنة تتضمن مبالغ مدرجة بشكل مؤقت لحين تسويتها وبالتالى لا يتم عمل مصادقات لها. وسوف يتم إعداد إجتماعات مع السادة / اعضاء الجهاز المركزى للإطلاع والإستفسار بخصوص أى مصادقات أو إجراءات تمت او سوف تتم .

ملاحظة الجهاز المركزى للمحاسبات رقم (١٢)

لم نتحقق من صحة أرصدة عملاء بنحو ٣,٢ مليار منها نحو ٢,١ مليار جنيه مصري عملاء (دوائر داخل مصر – مقاصة – شركات تابعة) ونحو ١,١ مليار جنيه عملاء اتاحة تكميلية وذلك لعدم موافاتنا بالعديد من البيانات بشان هؤلاء العملاء (وارصدتهم) بالرغم من طلبها اكثر من مرة شفاهة وتحريرا بعدة خطابات واخرها الخطاب المؤرخ فى

B7 القرية الذكية، الكيلو 28، طريق مصر إسكندرية الصحراوي، الجيزة 12577، مصر.

٢٠٢١/٢/٢٨ **الامر الذى شكل قيدا على نطاق المراجعة لايمكن من الحصول على ادلة المراجعة الكافية والملائمة لابداء الرأى بشان ذلك الرصيد والمطابقات المشار اليها ونتائجها .**

يتعين تحديد المسئوليه عما تقدم في ضوء مخالفة الشركة للمادة رقم ١١ من قانون الجهاز المركزي للمحاسبات رقم ١٤٤ لسنة ١٩٨٨ المعدل بالقانون رقم ١٥٧ لسنة ١٩٩٨ والتى تنص على " يعتبر فى حكم المخالفات المالية عدم موافاة الجهاز بالحسابات ونتائج الأعمال والمستندات المؤيدة لها أو بما يطلبه من اوراق او بيانات فى الأعمال المقررة ...." . لما لذلك من اثار على اعمال المراجعة والافادة بما تقدم ذكره .

رد الشركة على ما ورد بالملاحظة

يُرجي التفضل بالإحاطة بإنه تم موافاة سيادتكم بمعظم البيانات المطلوبة الهامة والمؤثرة أثناء الفحص وجاري موافاتكم بباقي البيانات

ملاحظة الجهاز المركزى للمحاسبات رقم (١٣)

وجود قصور فى نظام الرقابة الداخلية بالشركة خاصة فيما يتعلق بالفصل بين المسئوليات الوظيفية (قطاعيا) حيث تبين قيام قطاع العلاقات التجارية فقط ومنفردا بالتعاقد مع العملاء واعداد ومراجعة واصدار الفواتير لهم وتحصيل الفواتير منهم ومتابعة التحصيل وحركة التعامل معهم والرصيد بحساب العملاء وذلك بمعزل عن القطاعات الاخرى خاصة الادارة المالية التى لا يوجد لديها تحليلات خاصة بهؤلاء العملاء .

يتعين بحث اسباب ما تقدم واتخاذ الاجراءات اللازمة فى هذا الشان والافادة .

رد الشركة على ما ورد بالملاحظة

يُرجي التفضل بالإحاطة بالآتي:

- بالنسبة لقطاعات الدولي والنواقل الدولية فإنه تم إنشاء الإدارة العامة لحسابات الدولي والنواقل الدولية التابعة لرئيس القطاعات لتقوم بدورها بأعمال فوترة العملاء ومتابعة أعمال التحصيل وفحص أي مشاكل متعلقة بالفواتير مع العملاء ، بالإضافة إلي التعامل المباشر مع الإدارة المالية وتوفير المستندات اللازمة من فواتير وخلافه لإثباتها ، وتجدر الإشارة إلي إنه جاري عمل منظومة إلكترونية لتنظيم دورة العمل بين الإدارة العامة المذكورة والإدارة المالية ، مما سبق يتضح الفصل بين الجهات التي تقوم بالتعاقد مع العملاء والجهات التي تقوم بفوترة والتحصيل وجهات التسجيل وذلك لتدعيم وتقوية نظام الرقابة الداخلية.
- بالنسبة لقطاعات المشغلين فإن الهيكلة المُشار إليها كان الهدف الرئيسي منها هو الفصل بين جهات البيع والفوترة والتحصيل حيث أنه تم اعادة هيكلة رئاسة قطاعات المشغلين طبقا للقرار الاداري رقم ٢٨٢٨ بتاريخ ١٩-٨-٢٠١٨ وتم فصل المهام لتلافي اي انفراد بالاعمال وضمان مستوي رقابة عالي وسيتم مستقبلاً ميكنة الأجزاء الغير ميكنة داخل قطاعات المشغلين.

ملاحظة الجهاز المركزى للمحاسبات رقم (١٤)

عدم تضمين حساب العملاء الظاهر بالقوائم المالية في ٢٠٢٠/١٢/٣١ قيمة ضرائب المبيعات المسددة للمصلحة خلال السنوات السابقة والبالغة نحو ٤٠٩ مليون جنيه والمدرجة ضمن المدينين ، مما ترتب عليه عدم حساب إضمحلال على مديونية ضريبة القيمة المضافة الخاصة بأرصدة العملاء المحسوب عنها إضمحلال.

ويرتبط بذلك عدم قيام الشركة بحساب إضمحلال لمتأخرات عملاء بقطاع الدولي بلغت نحو ٢٣٣ مليون جنيه.

يتعين إضافة تلك الضريبة على حسابات العملاء مع حساب الإضمحلال اللازم بشأنها ، مع اجراء التصويب اللازم في ضوء ما يقضى به معيار المحاسبة في هذا الشأن .

رد الشركة على ما ورد بالملاحظة

يُرجى العلم بإنه سيتم بداية من شهر يناير عام ٢٠٢١ دمج حسابات ضريبة القيمة المضافة داخل حسابات العملاء ، أما فيما يخص الأرصدة قبل ذلك فأنه جاري فحصها عن طريق قطاع حسابات العملاء والتحصيل والإئتمان وسوف يتم عمل التسويات اللازمة فور الانتهاء من عملية الفحص بمراحلها المختلفة.

أما فيما يخص متأخرات عملاء بقطاع الدولي فإنه يتم الإلتزام بسياسة الشركة الخاصة بالإضمحلالات والتي يتم إعدادها نهاية كل ربع مالي.

ملاحظة الجهاز المركزى للمحاسبات رقم (١٥)

عدم موافاتنا بدراسة مخصص القضايا المرفوعة من وضد الشركة للوقوف على صحة المخصص المكون لهذا الغرض والبالغ قيمته نحو ١٠ مليون جنيه في ٢٠٢٠/١٢/٣١ .

B7 القرية الذكية، الكيلو 28، طريق مصر إسكندرية الصحراوي، الجيزة 12577، مصر.

يتعين دراسة مدى كفاية المخصص المكون لمواجهة كافة الالتزامات المحتملة مع تدعيم المخصص بالمبالغ اللازمة لمواجهة تلك التعويضات لكافة القضايا المشار اليها بعاليه .

رد الشركة على ما ورد بالملاحظة

يرجى التفضل بالعلم ان المخصص المذكور يتم تكوينه للقضايا العادية والمتكررة والتي يمثل معظمها قضايا عمالية ، أما بالنسبة للقضايا الجوهرية فإنه يتم دراستها بشكل منفصل وأخذ رأي المستشار القانوني للوقوف على قيمة الإلتزام المحتمل ومن ثم يتم تكوين المخصص المطلوب ضمن مخصص المطالبات والمنازعات الأخرى.

ملاحظة الجهاز المركزي للمحاسبات رقم (١٦)

بلغت إيرادات الدوائر I R U لعملاء خارج مصر ، وذلك عن الفترة من ٢٠١٤/٧/١ وحتى ٢٠٢٠/١٢/٣١ نحو ٥,٦ مليار جنيه ، هذا بالاضافة الى قيمة ايراد وتشغيل وصيانة IRU ,O&M بنحو ٣٦٢ مليون جنيه خلال عام ٢٠٢٠ قامت الشركة بإستبعادها عند حساب الرسوم المستحقة للجهاز **لقومى لتنظيم الاتصالات** ولم يتبين لنا مدي خضوع تلك الإيرادات لرسوم الجهاز القومي ، وقد تم عقد عدة إجتماعات بين الشركة والجهاز في هذا الشأن دون حسم الأمر.

يتعين اتخاذ اللازم نحوحسم الامر لتحديد الرسوم المستحقة وعمل التصويب اللازم .

رد الشركة على ما ورد بالملاحظة

يُرجى العلم بإنه تم عقد العديد من الإجتماعات وتوفير كافة متطلبات الجهاز القومي لتنظيم الإتصالات اللازمة للتأكد من صحة طبيعة تلك العمليات وأنها لا تحتاج لترخيص لتقديمها ولم يبدي الجهاز القومي أي إعتراضات على ذلك.

ملاحظة الجهاز المركزي للمحاسبات رقم (١٧)

تم إدراج مبلغ نحو ٤١٠ مليون جنيه بحساب إيرادات النشاط قيمة بعض الدوائر بنظام IRU داخل مصر لشركات المحمول والتى يتم تحصيل قيمتها على ٣ سنوات ، الأمر الذي ينطوي في جوهره على مكون تمويل ، الامر الذى ادى الى زيادة إيرادات النشاط على غير الحقيقة و ذلك بالمخالفة لما ورد بالمعيار رقم (٤٨) الإيراد من العقود مع العملاء (الفقرات ٦٠-٦٥) والمتعلقة بوجود مكون تمويل مهم في العقد.

يتعين الإلتزام بمعايير المحاسبة المصرية.

رد الشركة على ما ورد بالملاحظة

يرجى العلم بإنه في حالة إبرام عقود جديدة سيتم أخذ ذلك في الإعتبار ومراعاة تطبيقه مستقبلا في ضوء الأهمية النسبية.

ملاحظة الجهاز المركزي للمحاسبات رقم (١٨)

تضمن حساب ايرادات استثمارات مالية مستحقه نحو ٩,٩ مليون جنيه المعادل لنحو ٦٣٢ الف دولار حصة الشركة المصرية للاتصالات من توزيعات ارباح شركة العرب سات عن اعوام ٢٠١٨، ٢٠١٩ .

يتعين العمل على سرعة تحصيل مستحقات الشركة لدى شركة العربسات.

رد الشركة على ما ورد بالملاحظة

جارى التواصل مع مؤسسة عرب سات من اجل تحصيل حصة الشركة المصرية للإتصالات عن الاعوام السابقة.

ملاحظة الجهاز المركزي للمحاسبات رقم (١٩)

تضمنت الايرادات والحسابات الجارية في ٢٠٢٠/١٢/٣١ مبالغ تقديرية بنحو ٩٩,٧٣٨ مليون جنيه منها :-

- **٦٠,٣٦٩ مليون جنيه** عمولة تحصيل VDSL لصالح الشركة المصرية للاتصالات .
- **١٧,٩٥٠ مليون جنيه** خدمات رسائل SMS المقدمة من الشركة المصرية لشركة WE DATA لعدم اشتمال نظام التشغيل الخاص بشبكة المحمول على نظام للتحاسب لهذة الخدمة ولم يتم اصدار فواتير لشركة WE DATA بقيمة هذة الخدمة .
- **١١,٩٦٢ مليون جنية** قيمة ايجار مبنى اكسيد .

يتعين العمل على سرعة تحديد المبالغ الفعلية لتلك الايرادات ومتابعة الحصول علي الفواتير الخاصة بها واجراء التسويات اللازمة .

رد الشركة على ما ورد بالملاحظة

يرجى التفضل بالإحاطة بالآتي :

- بالنسبة لمبلغ عمولة التحصيل ومبلغ شركة أكسيد الخاص بالصيانة مدرجة بالحسابات الجارية متمثلة فى حسابات الأرصدة المدينة للشركة لحين تسويتها مع الشركات التابعة ، كما أنه جاري العمل على تسوية المبالغ المُشار إليها بعد إستيفاء المستندات اللازمة لذلك.
- بالنسبة لخدمة الرسائل النصية الرسائل النصية SMS المُقدمة لشركة WE DATA فإنه جاري العمل على وضع آلية لمحاسبة الشركة المذكورة عن تلك النوعية من الخدمات وسيتم عمل التسويات اللازمة فور الإنتهاء من ذلك.

ملاحظة الجهاز المركزى للمحاسبات رقم (٢٠)

إستمرار وجود فروق بين شاشات الإستهـــلاك (ICT) وبين قطاع الفوترة نظرا لان نظام الفوترة الحديثة (IRB) يرفض المكالمات التي لا تتفق مع هذا النظام مما ترتب عليه عدم تضمين الإيرادات بقائمة الدخل بقيمة تلك المكالمات المرفوضة حيث لا يتم التحاسب عنها مع عملائها من المشتركين ، ونشير الى ان اجمالى المكالمات المرفوضة بقطاع غرب القاهرة فقط خلال شهرى يوليو واغسطس ٢٠٢٠ نحو ١٦٨ الف مكالمة منها١٠٢٨ مكالمة دولية ،٦٧٠ الف مكالمة محمول .

يتعين سرعة اتخاذ الاجراءات الفنية لتلافى المرفوضات والعمل على ضبط نظام الايراد .

رد الشركة على ما ورد بالملاحظة

يرجى التفضل بالإحاطة بإن المرفوضات الواردة من نظم المعلومات يتم فحصها بالتنسيق بين كافة الجهات المختصة طبقا للتعليمات ضماناً لمعالجتها بشكل سليم بما لا يؤثر على سلامة إيرادات الشركة.

وقد تم فحص الأرقام الواردة بالملاحظة وتم تعديل وتفعيل النماذج على الشاشات طبقا لطلب العملاء وتم إدراج تواريخ تفعيل النماذج بالشاشات طبقا لطلب العميل لإضافتها على المطالبة التالية إبريل ٢٠٢١ للعملاء ومحاسبتهم عليها.

كما يُرجى العلم ان نظام الفوترة الحالي المستخدم في فوترة المكالمات الصوتيه الصادرة من التليفون الثابت (IRB) يعتمد على مفهوم المعالجة اللاحقة لسجلات المكالمات التي تم تنفيذها بالسنترالات المختلفة و يقوم بتدقيق هذا السجلات لتحديد قابليتها للفوترة من عدمه. و الشركة حاليا بصدد التخطيط لنقل فوترة مكالمات الصوت للتليفون الثابت عن طريق النظام الجديد (BSS) الذى يقوم حاليا بفوترة خدمات الصوت و البيانات للمحمول بالإضافة الى فوترة خدمات البيانات على التليفون الثابت (FBB/DSL) و قد روعى في هذا النظام عدم وجود أي مرفوضات حيث أن هذا النظام يعمل بمفهوم الفوترة اللحظية للخدمات (Online charging) حيث يتم ربط أجهزة السنترالات بهذا النظام بشكل مباشر و يقوم هذا النظام بنفسه بتخليق سجلات للمكالمات المنفذة لحظيا فور حدوثها و من ثم فوترتها. و لا يستقبل هذا النظام أي سجلات مكالمات من السنترالات و بالتالى لا يوجد أي احتمالية لرفض فوترة أي من المكالمات بعد تنفيذها.

ملاحظة الجهاز المركزى للمحاسبات رقم (٢١)

عدم صحة حساب المصروفات لعدم تحميله بنحو ١٣٧ مليون جنيه تتمثل فيما يلي :-

* نحو ٨٤,٨ مليون جنيه قيمه الرسوم المستحقه لهيئه تنميه صناعه تكنولوجيا المعلومات عن جانب من إيرادات الشركه عن الفتره من يناير حتي ديسمبر ٢٠٢٠ والخاصة بكلآ من إيراد متنوع شركات (إيجار أنظمه تراسل –مواقع ٠٠٠٠) وأيراد تلغراف وتلكس .
* بنحو ٣٢ مليون جنيه قيمة مصروفات صيانة تم رسملتها .
* بنحو ١٨,٢ مليون جنيه المتمثله فى نحو ١٢,٧ مليون جنيه قيمة اعمال الادارة والتشغيل والصيانه لشبكة ip core عن عام ٢٠١٨ والمدرجة بالارصدة المدينه ونحو ٥,٥ مليون جنيه نتيجة الخطا فى حساب الاهلاك بالنقص لانظمة الدعم الفنى .
* لم يتم تحميل المصروفات بنحو ٢ مليون جنيه قيمة مهمات تم صرفها من مخازن قطاع وسط الدلتا .

يتعين اجراء التصويب الازم مع مراعاة اثر ذلك على الحسابات ذات الصلة مع سرعة الاتفاق على اسس التحاسب مع هيئة تكنولوجيا المعلومات .

رد الشركة على ما ورد بالملاحظة

يرجي التفضل بالإحاطة بالآتي :

B7 القرية الذكية، الكيلو 28، طريق مصر إسكندرية الصحراوي، الجيزة 12577، مصر.

- بالنسبة للمبلغ الخاص بهيئة تنمية صناعة تكنولوجيا المعلومات فإنه تم إعداد خطاب للسيد الدكتور/ وزير الإتصالات وتكنولوجيا المعلومات للنظر فى إعتماد إعفاء الإيرادات الخاضعة لرسوم الهيئة من بنود الإيرادات الواردة بملاحظة سيادتكم وسوف يتم عمل التسويات اللازمة فور الرد من سيادته.
- بالنسبة لمبلغ ٣٢ مليون والذي تم صرفه لرفع كفاء الشبكة وتم رسملته وفقا لمعايير المحاسبة المصرية ولتعليمات الشركة.في هذا الشأن
- بالنسبة لقيمة أعمال الإدارة والتشغيل الخاص بشبكة IP CORE فإنه جاري العمل على تسويته.
- بالنسبة لقيمة أهلاك بعض عقود الدعم الفني فإنه جاري العمل على تسويتها خلال الربع الأول من عام ٢٠٢١.
- بالنسبة لمصروفات قطاع وسط الدلتا فإنه تم عمل التسويات اللازمة خلال الربع الأول من عام ٢٠٢١.

ملاحظة الجهاز المركزى للمحاسبات رقم (٢٢)

قامت الشركة بتحميل حساب المصروفات بفوائد تمولية قدرها ١,٠٤١ مليار جنيه دون اعمال المعيار رقم ١٤ بشأن تكاليف الاقتراض .

رد الشركة على ما ورد بالملاحظة

يُرجى العلم بإنه يصعب تحديد علاقة مباشرة بين تكاليف الإقتراض وبين الأصول المُؤهلة للرسملة التي تم الإنفاق عليها من خلال القروض و التسهيلات التي تمت خلال عام ٢٠٢٠ ومن ثم فإنه طبقا للفقرة رقم "١١" من معايير المحاسبة المصري رقم "١٤" يُصبح الحكم الشخصي أمراً مطلوبا وتطبيقا لمبدأ الحيطة والحذر وتجنبا للآثار السلبية الناتجة عن الأحكام الشخصية في بعض الأحيان فقد رأت الشركة تحميل المصرفات بقيمة الفوائد التمويلية.

وبناء على ملاحظة سيادتكم فإنه جاري دراسة مدى إمكانية تنفيذ توصية سيادتكم بشكل تقديري يمكن الإعتماد عليه والوثوق به.

الـــــرأي المتحفظ

وفيما عدا تأثير ما ورد بعاليه في الفقرات السابقة وتأثير التسويات المحتملة والتي كان من الممكن تحديد ضرورتها إذا تمكنا من التحقق من صحة قيم بعض الأصول وبعض المصروفات والإيرادات وقيمة المخصصات المكونة وحصولنا على إقرارات الإدارة ، فمن رأينا أن القوائم المالية المستقلة للشركة المصرية للاتصالات تعبر بعدالة ووضوح فى جميع جوانبها الهامة عن المركز المالي للشركة فى ٢٠٢٠/١٢/٣١ وعن نتائج أعمالها وعن تدفقاتها النقدية عن السنة المالية المنتهية فى ذات التاريخ وذلك طبقا لمعايير المحاسبة المصرية وفى ضوء القوانين واللوائح المصرية ذات العلاقة .

مع عدم إعتبار ذلك تحفظا نورد ما يلى :-

ملاحظة الجهاز المركزى للمحاسبات رقم (١)

١- عدم قيام الشركة بإجراء المطابقات اللازمة بين محاضر جرد الاصول الثابتة وسجلات الاصول الثابتة في ٢٠٢٠/١٢/٣١ نتيجة لقيد معظم الاصول المضافة خلال الفترة من ١٩٩٨ حتى ٢٠٠٤ بصورة اجمالية ، حيث تبين قيام الشركة بمطابقة تلك المحاضر مع محاضر جردها فى العام السابق – دون تحديد الاختلافات بينها وبين ما هو مثبت بسجلات الاصول الثابتة فى تاريخ الميزانية.

يتعين إعادة النظر في طريقة قيد الأصول المدرجة بسجلات الأصول الثابتة (الخاصة بالمدة من عام ١٩٩٨ حتى عام ٢٠٠٤ وما تم بعدها من إضافات وإستبعادات) بحيث يتم القيد بصورة تفصيلية ليصبح أساس للمطابقة في السنوات القادمة ، حتى يمكن التحقق من صحة قيمة الأصول الثابتة المدرجة بالسجلات والظاهرة بالقوائم المالية ، مع موافاتنا بنتائج أعمال كل مرحلة من مراحل الجرد للوقوف على مدى تأثر حسابات وسجلات الأصول الثابتة بتلك النتائج.

رد الشركة على ما ورد بالملاحظة

يرجى التفضل بالعلم بأنه توجد صعوبة فى إستيفاء قيمة بعض الأصول المضافة خلال الفترة من ١٩٩٨ وحتى ٢٠٠٤ التى تم قيدها بشكل إجمالى والتى تم أهلاكها بالكامل بالسجلات.

B7 القرية الذكية، الكيلو 28، طريق مصر إسكندرية الصحراوي، الجيزة 12577، مصر.

أما فيما يتعلق بمطابقة جرد الأصول لعام ٢٠٢٠ ، قامت الشركة بمطابقة نتائج أعمال الجرد " شهادات البارز والعجز " مع دفاتر وسجلات الأصول الممسوكة بالإدارة العامة للأصول الثابتة حتى ٣٠/٩/٢٠٢٠ وهو آخر بيان للإضافات والإستبعادات الذي تم أبلاغه لإدارات الأصول الثابتة بالمناطق والقطاعات.

حيث تسوية الفروق الناتجة (العجز) للأصول التي تم تخريدها والتي وردت ضمن محاضر جرد الأصول بالدفاتر والسجلات المالية والتي ظهرت في ميزان تعديلية شهر ديسمبر ٢٠٢٠.

ملاحظة الجهاز المركزى للمحاسبات رقم (٢)

لم نواف بشهادات السلبية للأراضي والمباني المملوكة للشركة للتحقق من عدم وجود أي قيود قانونية على تلك الأراضي والمباني لما لذلك من أهمية للحفاظ على ممتلكات الشركة ،ولم نقف على أسباب توقف الشركة عن تسجيل الأراضي المملوكة لها ، ونشير إلى إستمرار وجود فروق في مساحات وقيم بعض الأراضي بين المدرج بكل من : سجـــلات الأصول الثابتة ، وكذا سجلات الحيازة غير الناقلة للملكية ومستندات الملكية تم ابلاغ الشركة بتفصيلاتها.

يتعين موافاتنا بتلك الشهادات مع موافاتنا بأسباب التوقف عن تسجيل الأراضي المملوكة للشركة .

رد الشركة على ما ورد بالملاحظة

يرجى التفضل بالآتى :-

- بالنسبة للشهادات السلبية للأراضى والمبانى المملوكة للشركة فإنه تم التنبيه على الجهات المختصة بإستخراج تلك الشهادات وسوف يتم موافاة سيادتكم بها فور توافرها.

- أما عن اسباب توقف الشركة عن تسجيل الاراضى المملوكة لها فأنه تجدر الاشارة بأن الشركة بدأت فى إتخاذ اجراءات قانونية لمزيد من التأكيد على ملكيتها للأراضى ومن ثم إستكمال إجراءات التسجيل.

ملاحظة الجهاز المركزى للمحاسبات رقم (٣)

وجود العديد من الأصول غير المستغلة (٣) ومنها بعض الأراضي المشتراة (٤) وكذا مباني مقامة (٥) دون إستغلالها الأمر الذي عرضها للتعدي من الغير أو مطالبة الجهة الإدارية بإستردادها فضلا عن صدور احكام قضائية لصالح الشركة لبعضها ولم تتمكن من تنفيذها ، وفي هذا الشأن نشير إلى أنه **أدى عدم إلتزام الشركة** بشروط إستغلال تلك الأراضي الواردة بعقود شراءها قيام بعض المحافظين بالغاء قرارات التخصيص وايقاف التعامل لحين التصرف بمعرفة كل محافظ **و**إلى رفض هيئة المجتمعات العمرانية تسجيل بعض الاراضى وذلك تطبيقا للعقود المبرمة بينها وبين الشركة باحقيتها فى فسخ العقود فى حالة اخلال الشركة بشروط التعاقد واستحقاق هيئة المجتمعات لحق انتفاع مدة بقاء الارض فى حيازة الشركة ولازال رد الشركة متكرر وغير موضوعي حيث أفاد بأنه جارى الفحص مع الجهات الفنية والتجارية لبحث مدى إمكانية إستغلال الأرض المشار إليها وسوف يتم إتخاذ اللازم فى ضوء نتيجة الفحص ".

يتعين سرعة العمل على إستغلال تلك الاصول ، مع موافاتنا بخطة الشركة بشأن إستغلالها.

رد الشركة على ما ورد بالملاحظة

يرجى التفضل بالإحاطة بإن إدارة الشركة تسعى بشتى الطرق لإدارة وإستغلال أصولها بالطريقة التى تساهم فى تحقيق أهدافها بالنسبة للأراضى والمبانى الغير مستغلة ولذلك فقد تم إنشاء الإدارة العامة لإدارة الأصول الغير تشغيلية وتم نقل مهام لجنة إدارة الأصول العقارية لتلك الإدارة العامة والتى تقوم بدراسة مدى الأستفادة بالاراضى

---

٣ - نحو٥٥٨ مليون جنيه قيمة حق استخدام خلال الاعوام من ٢٠١٤ حتى ٢٠٢٠تحملت عنهم الشركة قيمة اهلاك عن الفترة المذكورة نحو١٤١ مليون جنيه ، نحو ٩٥ مليون جنيه صافى القيمة الدفترية لعدد١,٨٣ فرعة لكابل TE-NORTH، نحو ٤ مليون جنيه التكلفة التاريخية لمبنى انزال رأس سدر ، نحو ٢٢ مليون جنيه قيمة مبنى سنترال الاوبرا ، بالاضافة الى عدم استغلال خدمات الشبكة الذكية ومنها الكارت التخيلى والشبكة الافتراضية والرقم الشخصى حيث بلغت نسبة عدم الاستغلال لبعضها ١٠٠% وكذا السعات المتاحة على بعض الكوابل منها كابل EIG بنسبة ٢٢ % و كابل TENORTH بنسبه ٣٥% وكابل smwe5 بنسبه ٩١% وكابل smwe3 بنسبة ٩٢% وكابل imewe بنسبه ٤٧ %.

٤ - بنحو ٢٣مليون جنيه بحساب التكوين الإستثماري بعدة قطاعات .

٥ - نحو ٢٧٨ الف جنيه بمنطقة سوهاج بمساحة ١٦٦٣ م٢،٢٦٣ ألف جنيه أرض سنترال الفيوم ، أرض ومبنى سنترال الفشن القديم بمحافظة بني سويف البالغ مساحته نحو ٢٢٠ م٢ ، عدد ١٦ قطعة أرض فضاء بقطاع شرق الدلتا ، مبنى انزال رأس سدر والذى بلغ ما أمكن حصره من المبالغ المنصرفة عليه نحو٤ مليون جنيه ، نحو ٧,٤٨ مليون جنيه قيمة كوابل ألياف ضوئية وسنترال ترادفي وأثاث تم إضافتها على حسابات الأصول الثابتة خلال عام ٢٠٠٣ تخص سنترال المعصرة ، عدد ٣ أدوار خالية بمبنى سنترا التبين ، وعدد ٣أدوار خالية أيضا بسنترال ١٥ مايو ، مركز تحصيل بشارع حيدر بحلوان (عبارة عن شقة ومحل) قيمة أجهزة سنترالات بنحو ١,٤٤٥ مليون جنيه واردة من الشركة المصرية لصناعة المعدات التليفونية منذ عام ٢٠١٠ دون إستخدام ، بمخازن قطاع الجيزه ،

B7 القرية الذكية، الكيلو 28، طريق مصر إسكندرية الصحراوي، الجيزة 12577، مصر.

والمبانى الغير مستغلة بالشركة وعمل اللازم بشأنها وبالفعل قد تم إستغلال العديد من الأصول خلال الفترة الماضية تم عرض بعضها في الرد فى التقارير السابقة ، وبالنسبة لموقف الأصول المُشار إليها فيرجى التفضل بالإحاطة بالآتى :-

- ✓ بالنسبة لقيمة حق الإستخدام خلال الأعوام من ٢٠١٤ وحتى ٢٠٢٠ بمبلغ ٥٥٨ مليون جنيه فهي خاصة بشراء فرعات من الألياف الضوئية ودوائر وسعات وغيرها ويتم إستغلالها في أعمال الشركة المختلفة ومثال على ذلك تضمين المبلغ المذكور بالملاحظة نحو ٣٠٦ مليون جنيه عبارة عن شراء زوج من الألياف الضوئية ودوائر IRU على كابل FEA والتي تم إستغلالها جيدا في أعمال الشركة الخاصة بالكوابل البحرية والتي ساهمت ومازالت تساهم في تحقيق عوائد كبيرة للشركة ، حيث تم إستخدام قيمة زوج الأياف الضوئية التي تم شراؤها على الكابل في عام ٢٠١٥ لزيادة وتعدد السعات على الشبكة المحلية ، أما بالنسبة لقيمة الدوائر المشتراه فقد تم تأجيرها لشركة اورانج خلال عام ٢٠٢٠.
- ✓ بالنسبة لفرعات كابل TE NORTH فإنه سيتم إستخدامها وفقا لرؤية الشركة وخطتها والتي دائما ما تهدق إلى تحقيق أعلى العوائد وأقصى إستفادة بعد دراسة متأنية ودقيقة لظروف سوق المنافسة الدولي والذي يتميز بسرعة التغيير
- ✓ بالنسبة لخدمات الشبكة الذكية فأنه توجد العديد من الخدمات على الشبكة الذكية بعض منها ليس عليها طلب والبعض الأخر يوجد عليها طلب بنسبة كبيرة جداً ولتحقيق أقصى إستفادة وعائد من الشبكة الذكية فقد تم الإستفادة من السعات المتعاقد عليها لهذه الخدمات بتشغيلها للخدمات الأكثر طلبا والتى تعدت نسبة تشغيلها السعة المخصصة لتلك الخدمات ، كما أنه تم التعاقد مع شركة هاواوى بالعقد رقم ١٠/٢٠١٢/٣ والخاص بتحديث الشبكات الذكية وإحلالها بشبكة واحدة جديدة وتم نقل خدمة الكروت المدفوعة مقدما وخدمات الارقام المجانية والمختصرة والتعريفة المميزة والخدمة الصوتية على الشبكة الجديدة وجاري عمل التجارب الفنية اللازمة تمهيداً للإستلام النهائى للعقد والتشغيل الفعلى مع الأخذ فى الإعتبار أنه تم إستثناء طلب الخدمات الغير مطلوبة والمدرجة حاليا على الشبكات القديمة وإستبعادها مع تشغيل الشبكة الجديدة وهى (خدمة الكارت التخيلى – خدمة الرقم الشخصى – خدمة الشبكة التخيلية) .
- ✓ بالنسبة للسعات الغير مستغلة الخاصة بالكوابل البحرية فيرجى العلم بإنه عند إعداد الدراسات لإنشاء كابل بحرى يتم الوضع في الإعتبار وجود نسبة من سعة الكابل كسعة إحتياطية للطوارئ يتم إستخدامها في حالات قطع الكوابل او أوقات الذروة ، كما أن إدارة الشركة تتخذ كافة الإجراءات ولا تدخر جهدا فى العمل على إستغلال السعات المتاحة على الكوابل البحرية لزيادة إيرادات الشركة وما يؤكد ذلك هو تناقص نسب عدم الإستغلال على كافة الكوابل البحرية كل ربع مالى عن الربع الذي يسبقه.
- ✓ أما فيما يخص اراضى سنترالات اكتوبر فيرجى العلم بأنه سوف يتم الرسملة فور الإنتهاء من أبرام العقود الإبتدائية لتلك المواقع مع هيئة المجتمعات العمرانية.
- ✓ بالنسبة لأى أجهزة او معدات خاصة بشركة المعصرة فقد سبق وان تم التوضيح بإنه طبقا للرأي القانوني لا يتم التصرف فيها إلا بعد إنتهاء قضية التفليسة الخاصة بشركة كويك تيل والتي مازالت مستمرة.
- ✓ بالنسبه لسنترال المعصرة فيرجى العلم انه لم يتم استغلاله لعدم وجود مرافق (كهرباء–مياه–صرف) وذلك لوجود ملاحظات من الحماية المدنية التابعة لوزارة الداخلية على المبنى لم يتم الانتهاء من تنفيذها.
- ✓ بالنسبه لمركز تحصيل بشارع حيدر بحلوان فجاري إنهاء إجراءات تأجيره للغير .
- ✓ بالنسبه لسنترالي ١٥ مايو والتبين فيرجى العلم انه قد تم عرض المكان والمساحات الغير تشغيلية على كلا من شركتى (وى داتا – اكسيد) لإستغلالهم كداتا سنتر أو كول سنتر وتم رفض المقترح من قبلهم لبعد المكان عن وسط المدينة وجارى العمل على استغلال المبنى .
- ✓ بالنسبه لمبنى سنترال الأوبرا فجاري بحث سبل إستثماره بالشكل الأمثل .
- ✓ بالنسبه لمواقع قطاع شرق الدلتا فقد تم عمل اسوار محيطة بتلك الاراضى لضمان عدم التعدى عليها الى حين استغلالها الاستغلال الامثل بما يعود بالنفع على الشركة كما انه تم عمل خرسانة بقطعة ارض اجا لبناء برج ميكروويف عليها كما يوجد بأرض ميت غراب ثلاث وحدات (اونو) اما بالنسبة لقطعة ارض

B7 القرية الذكية، الكيلو 28، طريق مصر إسكندرية الصحراوي، الجيزة 12577، مصر.

تفتيش السرو فهى تابعة لمنطقة دمياط وجارى ضمها لمنطقة الدقهلية لعمل مجمع مخازن عليها يخدم القطاع .

ملاحظة الجهاز المركزى للمحاسبات رقم (٤)

مازالت الشركة لم تقم بتقنين وضع مبنى مجمع الخدمات بالقرية الذكية المقام على أرض غير مملوكة لها .

يتعين سرعة تقنين وضع ذلك المبنى ، مع إعادة حساب إهلاك تلك المباني فى ضوء ذلك.

رد الشركة على ما ورد بالملاحظة

يرجى العلم بأنه مازالت الإجتماعات والمخاطبات مستمرة بين الشركتين وآخرها بتاريخ ٢١ يناير ٢٠٢١ ، ١٥ فبراير ٢٠٢١ وقد تم موافاة المسئولين بشركة القرى الذكية بكافة المطالبات والفواتير محل الخلاف وفى انتظار رد شركة القرى الذكية لتسوية كافة الخلافات.

ملاحظة الجهاز المركزى للمحاسبات رقم (٥)

عدم قيام الشركة باى من الاجراءات اللازمة بشان موافقة الرئيس التنفيذى للشركة بتاريخ ٢٠٢٠/٧/٦ على استلام وتسليم بعض المواقع بين كل من الشركة المصرية للاتصالات والهيئة القومية لسكك حديد مصر وشركة MOT وذلك فى ضوء توجيهات واتفاقيات وزيرى النقل والاتصالات فى هذا الشان .

يتعين بحث اسباب ذلك واتخاذ اللازم فى هذا الشان والافادة .

رد الشركة على ما ورد بالملاحظة

يُرجى العلم بإنه قد تم تنفيذ ما ورد ضمن خطاب السيد المهندس / العضو المنتدب والرئيس التنفيذي المُشار إليه والمُرسل لشركة MOT التابعة لهيئة السكة الحديد حيث تم تسليم نحو "١١" قطعة أرض لهيئة السكة الحديد بعد فحص موقفها والإطلاع على كافة مستندات الملكية لها حيث تبين أنها تمثل مواقع مؤجرة من الهيئة القومية لسكك حديد مصر منذ عام ٢٠٠٤ ولا حاجة للشركة المصرية للإتصالات لإعادة إستئجارها. ، كما أنه تم إستلام قطعة الأرض الخاصة بالشركة بالسبتية ، وتم الإتفاق على إعادة إسئجار عدد "٦" مواقع وإستكمال تسليم باقي المواقع.

ملاحظة الجهاز المركزى للمحاسبات رقم (٦)

تضمنت حسابات الاصول بالخطا مبلغ نحو ٢٩ مليون جنيه قيمة كل من اعمال انشاءات مركز بيانات بدروم مبنى اكسيد بالقرية الذكية لم يتم تهيئته للتشغيل (قطاع الديوان) ، وقيمة الدعم الفنى للعقد رقم ٦/٢٠٢٠/٢١١ لم يتم البدء في تنفيذه (قطاع النظم).

يتعين اجراء التصويب اللازم مع مراعاة اثر ذلك على الحسابات المختصة .

رد الشركة على ما ورد بالملاحظة

تم عمل التسويات اللازمة خلال الربع الأول من عام ٢٠٢١.

ملاحظة الجهاز المركزى للمحاسبات رقم (٧)

بلغت قيمة إستثمارات الشركة نحو ٦,٧٢ مليار جنيه بعد خصم إضمـــحلال بنحو ٤٧,٩ مليون جنيه ، وقد تبين بشانها مايلى :-

أ – استمرار الشركة فى الاستثمار فى شركات (٦) لم تجن منها أية عوائد نقدية بنحو ٤٩,٣ مليون جنيه وتحمل عنها خسائر اضمحلال بنحو ٤٦ مليون جنيه **فضلا عن عدم موافاتنا** بالدراسات اللازمة لتحديد خسائر الاضمحلال فى شركة الثريا والقيمة الاستردادية لذلك الاستثمارالبالغ قيمته بعد الاضمحلال لا شيئ فى ظل زيادة نسبة الخسائر المتراكمة والتى بلغت نحو ٥١٤ مليون دولار فى ٢٠١٩/١٢/٣١ بنسبة ٧٨,٥% من راس مال الشركة.

ب– بلغ نصيب الشركة المصرية للاتصالات في الأرباح المحتجزة لدى شركة فودافون في ٢٠٢٠/١٢/٣١ نحو ٦,٤ مليار جنيه .

ج – لم نواف بكل من مستجدات أعمال اللجنة المشكلة للوقوف على أسباب خسائر مشروع الجزائر والبالغة ٤٥٤.٢ مليون جنيه فى ظل تخفيض حسابى الاستثمار والارصدة المدينة بقيمة الاضمحلال.

---

٦ - شركات المصرية لخدمات التوقيع الالكترونى ،العربية لتصنيع الحسابات ،المصرية لصناعة المعدات التليفونية ،ميناتل، النيل ،الثريا ،الوطنية لتليفون المحمول ، TE GLOBE

يتعين بحث اسباب ماتقدم واتخاذ اللازم فى هذا الشان مع ضرورة اعادة النظر فى جدوى الاستمرار فى الاستثمار المذكور .

رد الشركة على ما ورد بالملاحظة

يُرجى التفضل بالإحاطة بالآتي :

- يرجي التفضل بالإحاطة بأن محفظة الإستثمار بالشركة ككل تحقق عوائد جيدة حيث أن قيمة محفظة الإستثمارات بحوالى ٦,٧٧ مليار جنيه وأن نسبة الإستثمارات الناجحة بها والتى تدر عوائد على مستوى مجموعة المصرية للإتصالات تقدر بنسبة أكثر من ٩٨% إلا أن وجود بعض الإستثمارات الصغيرة والتى تمثل نسبة حوالى ٢% من إجمالى الإستثمارات والتى لا تحقق اى عوائد، وطبقاً لإستراتيجية الشركة فيما يخص التعامل مع الشركات المستثمر فيها وقرارات مجلس إدارة الشركة فى هذا الشأن فإنه سيتم بالتخارج من الاستثمارات التي لا تدر عوائد تباعاً طبقاً لتوصيات لجنة الاستثمار بالشركة علماً بأن تلك الشركات تم تكوين إضمحلال لها بنسبة ١٠٠% ما عدا شركة التوقيع الإلكترونى.
- **بالنسبة للشركة المصرية لخدمات التوقيع الإللكتروني** يرجى العلم بأنه تم التواصل مع رئيس قطاع الاستثمار بهيئة البريد للتنسيق معه فيما يخص حصة المساهم الغير مسدد لكامل حصته في رأس المال وتم الاتفاق معه بأنه سيتم توجيه خطاب من هيئة البريد للافادة بعدم رغبتهم في الدخول في الاستحواذ.

ويرجع استمرار الشركة المصرية للاتصالات في هذا الاستثمار للأسباب التالية :

- حفاظا على ترخيص التوقيع الالكتروني.
- توجه الحكومة نحو التحول الرقمى لكافة المعاملات الحكومية واستخدام التوقيع الإلكتروني.
- إمكانية الاستفادة منها من خلال التطبيقات المختلفة والتي يتم تحميلها على شرائح المحمول خاصة بعد حصول الشركة المصرية للاتصالات على تقديم خدمات المحمول.

- بالنسبة لآخر المستجدات بشأن موقف الشركة المصرية للاتصالات من التخارج **من الشركة العربية لتصنيع الحاسبات** فإننا في انتظار تحسن الأداء المالي للشركة بما يحقق اعلى عوائد للشركة المصرية للاتصالات ، وبالنسبة لتنفيذ مقترح ممثل الشركة المصرية للاتصالات يرجى العلم بانه تم العرض على المساهمين ولم يتم افادتنا بموقفهم حتى تاريخه.
- **بالنسبة لشركة TE GLOBE** فقد تم الإنتهاء من الأعمال الخاصة بحماية الشبكة من الإختراق وتم عمل الترابط مع أحد العملاء الدوليين (Bankai) وتم إستلام مبلغ ٥٠ الف دولار خلال الربع الرابع من عام ٢٠٢٠ كدفعة مقدمة لتقديم الخدمات وسيتم إثبات الإيراد خلال عام ٢٠٢١.
- **بالنسبة للشركة المصرية لصناعة المعدات التليفونية "كويك تل"** فإنه فى ضوء صدور الحكم المشار إليه بشهر إفلاس شركة كويك تيل فإنه حتى تاريخه لم يتم الإنتهاء من إجراءات التصفية عن طريق المصفى القضائى حيث تم تغيير المصفى بأخر ويتم حاليا دراسة الموقف وفور إنتهاء تلك الإجراءات سوف يتم عمل اللازم لبيان أثر ذلك على إستثمار الشركة المصرية فى شركة كويك تل.
- **بالنسبة للإستثمار في شركة الثريا** فيُرجي التفضل بالإحاطة بأن نسبه مساهمة الشركة المصرية للإتصالات فى راسمال شركة الثريا يتمثل فى نسبه ٠,٤٩٧ % بمبلغ ١٤,٨٢٠ مليون جنيه ولذلك فقد تم تشكيل مجموعة عمل داخلية لفحص اضمحلال الاستثمار في شركة الثريا طبقاً لتوصيات الجهاز المركزى للمحاسبات في هذا الشأن وتقرر تكوين مخصص بنسبة الخسائر المرحلة الى رأسمال الشركة المدفوع كمؤشر للاضمحلال نظراً لان الحصول على دراسة خارجية سيكلف الشركة مبالغ تفوق العائد منها وتم الموافقة على عمل إضمحلال لباقي قيمة الإستثمار في نهاية عام ٢٠٢٠ وقد تم موافاة سيادتكم بالدراسة المذكورة بتاريخ ٢٢ فبراير ٢٠٢١ على البريد الإلكتروني .
- **بالنسبة لموقف الشركة المصرية للإتصالات من نصيبها من الأرباح المحتجزة لدى شركة فودافون** فيرجى العلم بأن إدارة الشركة لا تدخر إى جهد للحفاظ على حقوق ومقدرات الشركة والسير فى كل الإتجاهات التى تحفظ ذلك وهو ما يتضح جلياً فى قيام الشركة المصرية للإتصالات بالعديد من المفاوضات مع شركة فودافون مصر لإتمام توزيعات الأرباح المحتجزة وذلك لقيام شركة فودافون مصر في الأعوام السابقه ٢٠١٣ ، ٢٠١٤ ، ٢٠١٥ ، ٢٠١٦ بتوزيع جزء ضئيل جدا من ارباحها وهو الحد الادنى الذى يتمثل فى مبلغ وقدره ٢٧ مليون

B7 القرية الذكية، الكيلو 28، طريق مصر إسكندرية الصحراوي، الجيزة 12577، مصر.

جنيه عن كل عام ، وتم التفاوض مرة أخرى مع شركة فودافون في عام ٢٠١٨ وبالفعل تم الحصول على توزيعات نقدية لحصة الشركة المصرية للإتصالات منها نحو ٤٤٩ مليون جنيه ، وتم التفاوض مره اخرى خلال عام ٢٠١٩ وإبرام اتفاقية بين الشركتين تم من خلالها قيام شركة فودافون مصر في ٢٠١٩/٣/٢٤ بتوزيعات ارباح بمبلغ ١،٠٨ مليار جنيه نصيب الشركة المصرية للإتصالات منها مبلغ ٤،٨٥٤ مليار جنيه ، وبتاريخ ٢٠١٩/٦/٢٧ قامت شركة فودافون مصر بتوزيعات ارباح بمبلغ ٦٠ مليون جنيه نصيب الشركة المصرية للإتصالات منها مبلغ ٢٦،٩٢٧ مليون جنيه ، وبتاريخ ٢٠١٩/٩/٢ قامت شركة فودافون مصر بتوزيعات ارباح بمبلغ مليار جنيه نصيب الشركة المصرية للإتصالات منها مبلغ ٤٤٩ مليون جنيه ، وبتاريخ ٢٠٢٠/٦/٢٩ قامت شركة فودافون بتوزيعات ارباح بمبلغ ١،٤٥٠ مليار جنيه نصيب الشركة المصرية للاتصالات منها مبلغ ٦٥١ مليون جنيه ، وبتاريخ ٢٠٢١/٣/١٨ تم موافقة الجمعية العامة لشركة فودافون على توزيعات ارباح نقدية بقيمة ٢ مليار جنيه حصه الشركة المصرية للإتصالات منها حوالى ٩٠٠ مليون جنيه ، وجارى متابعة تحصيل نصيب الشركة فى باقي الارباح المحتجزة وذلك كما سبق التوضيح لسيادتكم فى الإجتماع المنعقد بين السادة أعضاء الجهاز المركزى للمحاسبات والإدارة التنفيذية فى هذا الشأن.

- **بالنسبة لشركة الجزائر** فإن الشركة المصرية لا تدخر أي جهد في التواصل مع كافة الأطراف والجهات المعنية للحفاظ على حقوقها وسيتم موافاة سيادتكم بأي مستجدات فور حدوثها.

ملاحظة الجهاز المركزى للمحاسبات رقم (٨)

تضمنت أرصدة العملاء مبالغ شابها إعتراضات من العملاء ولم يحسم الخلاف بشأنها منذ عدة سنوات طويلة منها ما يلي:-

أ- نحو ١٥٧ مليون جنيه طرف شركة WE DATA (٧).

ب- نحو ٥٣ مليون جنيه (قطاع الديوان العام) يخص عملاء خدمات BIT STREAM (٨).

ج- نحو **٣٩،٦** مليون جنيه تخص اسعار التحاسب للقوى الكهربائية تخص شركة فودافون .

وتجدر الإشارة إلي وجود نحو ٣٤ مليون جنيه ، وكذا ٨٨ مليون جنيه بالأرصدة المدينة والدائنة على الترتيب لم نقف على طبيعتها .

يتعين بحث أسباب ما تقدم وإتخاذ اللازم في هذا الشأن .

رد الشركة على ما ورد بالملاحظة

يرجى التفضل بالإحاطة بالآتى :-

- ✓ بالنسبه لمبلغ ١٥٧ مليون فجارى العمل على تلافى اوجة الخلاف مع الشركات التابعة في ضوء العمل كمجموعة متكاملة.
- ✓ بالنسبة لمديونية شركة نور فقد تم تحصيل نحو ١٣ مليون جنيه من المديونية القديمة منذ بداية عام ٢٠٢١ وحتى بداية مارس ٢٠٢١ وجاري العمل على تحصيل باقي المديونية.
- ✓ أما بخصوص شركتي فودافون و NOL فإنه جاري إتخاذ الإجراءات اللازمة لتحصيل مستحقات الشركة المصرية للإتصالات لديها.
- ✓ أما بخصوص شركة يلا مصر فيرجى العلم بأن الموضوع محال لقطاع الشئون القانونية لإتخاذ ما يلزم من اجراءات للمحافظة على حقوق الشركة.
- ✓ بالنسبه للمبالغ ٣٩،٦ ، ٣٤، ٨٨ مليون جنيه فجارى التواصل مع شركة فودافون بشأن الإتفاق على تسوية تلك المبالغ.

---

[٧] - نحو ٢٥ مليون جنيه الخاصة بالاختلافات في قراءات الحركة الدولية عن الفترة من يناير حتى نوفمبر ٢٠١٥ ، نحو ٢،٥ مليون جنيه قيمة ما يخص شركة WE DATA من خدمات شركة ميكروسوفت الاستشارية والدعم الفني والتدريب ، نحو ٦ مليون جنيه خاصة بدوائر ROU لربط القاهرة – الإسكندرية لحين إتمام التسويات الخاصة بالسنوات السابقة ، ٩ مليون جنيه تخص مشروع TE CAMERA والذي نفذتة شـــــــــــركة WE DATA لـــــــتوريد وتركيب عدد ٤٠٨ كاميرا ثابتة ومتحركة والشبكة الداخلية واجهزة المراقبة الخاصة لعدد ٥١ فرع للشركة المصرية للاتصالات ، ١١١ مليون جنيه تمثل قيمة أجهزة الـ DPI (IBM) والدعم الفني الخاص بها المستحقة لصالح الشركة المصرية للاتصالات ،٣،٣ فواتير لم يتم اعتمادها من شركة AVAIA .

[٨] - نحو ٢٤،٥ مليون جنيه طرف شركة نور عن عامي ٢٠١٨ /٢٠١٩ ، نحو ٢٠،٥ مليون جنيه طرف شركة فودافون ، نحو ٧ مليون جنيه طرف شركة نايل اون لاين عن عام ٢٠١٩ ، نحو ١ مليون جنيه طرف شركة يالا مصر .

B7 القرية الذكية، الكيلو 28، طريق مصر إسكندرية الصحراوي، الجيزة 12577، مصر.

ملاحظة الجهاز المركزى للمحاسبات رقم (٩)

تأخر الشركة في تفعيل توصية اللجنة المشكلة بقرار معالي السيد الدكتور/ رئيس مجلس الوزراء رقم ٢٢٥٨ لسنة ٢٠١٨ والقرار الوزاري رقم ٣٠٠ لسنة ٢٠١٩ (لدراسة تسوية واسترداد المبالغ المستحقة على شركات المحمول لصالح الشركة المصرية للإتصالات في ٢٠١٩/٦) والتي تضمنت " ضرورة قيام الشركة المصرية للإتصالات بإتخاذ الإجراءات القانونية بناءٍ علي العقود الجارية المبرمة مع شركات المحمول لتحصيل المبالغ المستحقة عليهم "البالغ قيمتها نحو ٣٢٠ مليون جنيه والمسدد بمعرفة الشركة نيابة عن شركات المحمول لمصلحة الضرائب على المبيعات (ضريبة القيمة المضافة فيما بعد)عن إيرادات خدمات مرور المكالمات الدولية عبر البوابة الدولية الخاصة بالشركة المصرية للإتصالات عن السنوات من عام ٢٠١١ حتى ٢٠١٥ .

يتعين سرعة تفعيل التوصية المشار إليها مع موافاتنا بما تم إتخاذه من قبل الشركة المصرية للإتصالات بأخر مستجدات دعوى بطلان مطالبة المصلحة بالضريبة الإضافية.

رد الشركة على ما ورد بالملاحظة

يرجى التفضل بالإحاطة بأن الشركة المصرية للاتصالات قامت بالفعل باتخاذ ما يلزم من إجراءات، إذ قامت الشركة بتكليف مستشارين قانونيين خارجيين لتمثيل الشركة وإتخاذ ما يلزم من إجراءات لإسترداد ما دفعته الشركة من ضرائب مبيعات عن شركتي فودافون واورانج بخصوص نشاط البوابة الدولية.

ووفقاً لذلك فقد تم مخاطبة ومطالبة شركات المحمول رسمياً بقيمة المبلغ الضريبى المستحق على كل شركة .

وفي هذا الشأن، يرجى العلم أنه قبل ولوج سبيل الدعاوى القضائية أمام هيئات التقاضي المختصة ، وطبقاً للتعاقد المبرم مع شركات المحمول **مادة ٢٥** يتعين على الشركة إستنفاذ سبيل فض المنازعات ودياً (خلال مدة اقصاها ٩٠ يوم من تاريخ اخطار الشركة المصرية للاتصالات للشركات المدعى عليها) من خلال مطالبة الشركات بدفع المبالغ وهذا ماتم مع شركتي اورانج مصر وفودافون مصر في هذا الخصوص ،

وطبقا لقانون الاتصالات رقم ١٠ لسنة ٢٠٠٣ يتم اللجوء لتسوية النزاع للجنة فض المنازعات التابعة للجهاز القومي لتنظيم الاتصالات وذلك وفقاً لنصوص الإتفاقيات المبرمة بين الشركات والنصوص القانونية المرتبطة وهو الأمر الذي قامت به الشركة بالفعل علماً بأن النزاع في الوقت الحالي مازال مطروحاً أمام الجهاز القومى لتنظيم الإتصالات وذلك وفقاً لما يلى :-

- تم توجيه خطابات مسجلة بعلم الوصول وإنذارات على يد محضر لشركات المحمول (اورنج وفودافون) بتاريخ ٢٤ أغسطس ٢٠٢٠ , ٢٣ سبتمبر ٢٠٢٠ للمطالبة بسداد قيمة الضريبة المستحقة على كل منهم ، والتنبيه ببدء فترة المفاوضات الودية المنصوص عليها في إتفاقيات التوصيل المبرمة معهم ومدتها ٩٠ يوم ، كما يتم توجيه إنذار لشركة اتصالات مصر بطلب السداد.
- تم البدء في المفاوضات الودية مع شركات المحمول لمدة ٩٠ يوم تبدأ من تاريخ الإنذار أو الاخطار ، وفي حالة عدم إستجابة شركات المحمول لطلب الشركة بالبدء في المفاوضات يتم إرسال إنذارات أو إخطارات أخرى بالتنبيه بالتعامل بحسن نية والبدء في المفاوضات الودية
- في حالة عدم التوصل لإتفاق ودي مع شركات المحمول ، يتم اللجوء للجهاز القومي لتنظيم الإتصالات وفقاً لأحكام **المادة ٢٩** من قانون تنظيم الاتصالات لحل هذا النزاع بإعتبار أنه نزاع يرتبط بإتفاقية توصيل.
- في حالة عدم إصدار الجهاز قراره خلال ستين يوم من تاريخ إحالة النزاع إليه أو في حالة صدور القرار قبل ذلك ، يتم اللجوء للتحكيم وفقاً لشرط التحكيم الوارد في كل إتفاقية توصيل.
- وحيث تضمنت إتفاقيات التوصيل بين الشركة وكل من شركة فودافون واورنج ذات شرط التحكيم ، فيخضع التحكيم في مواجهة الشركتين لذات الشروط.
- بتاريخ ٥ أكتوبر ٢٠٢٠ قامت شركة فودافون بالرد على خطاب الشركة وافادت بتمسكها بعدم إستحقاق مبالغ الضريبة وتعددت الإجتماعات معها وبالرغم من السعي لفض هذا النزاع ودياً، إلا أن الأطراف لم يتوصلا لنتيجة مرضية، مما أدى إلى لجوء المصرية للاتصالات للجهاز القومي لتنظيم الاتصالات بعد مرور ٩٠ يوماً من إثارة النزاع إعمالاً لنصوص الاتفاقية المبرمة بين الأطراف. وتحديداً، قدمت المصرية للإتصالات طلبها للجهاز بتاريخ ٤ يناير ٢٠٢١ لتسوية النزاع حول مبالغ الضريبة ، وقد حدد الجهاز القومي لتنظيم الاتصالات جلسة يوم ٢٦ يناير ٢٠٢١ لنظر النزاع إجرائياً ، وقامت شركة فودافون بإيداع مذكرة بدفاعها في يوم ٢٥ فبراير ٢٠٢١، ثم قامت الشركة

B7 القرية الذكية، الكيلو 28، طريق مصر إسكندرية الصحراوي، الجيزة 12577، مصر.

المصرية للاتصالات بتقديم الرد يوم ٤ مارس ٢٠٢١، على أن تقدم فودافون تعقيبها على تعقيب المصرية للاتصالات في ١١ مارس ٢٠٢١، وأخيرا المرافعة النهائية أمام الجهاز يوم ١٧ مارس ٢٠٢١.

- بتاريخ ٦ اكتوبر ٢٠٢٠ قامت شركة أورانج بالرد على خطاب الشركة وافادت بالتحفظ على إلتزامها بسداد الضريبة ، كما أبدت ترحيبها لعقد إجتماعات ودية بين الطرفين لتسوية النزاع وهو ما تم بالفعل حيث تم عقد العديد من الإجتماعات بين الشركتين وقامت الشركة المصرية للإتصالات بتقديم بعض المقترحات للتسوية وإنتهت إلى قيام شركة اورانج بدراستها والرد عليها ، وبالنظر إلى انقضاء فترة الـ ٩٠ يوم من إثارة النزاع دون الوصول إلى تسوية مرضية ولذلك تقدمت الشركة المصرية للاتصالات للجهاز بتاريخ ٢٧ ديسمبر ٢٠٢٠ للنظر فيه. ثم حدد الجهاز يوم ٢٦ يناير ٢٠٢١ لعقد جلسة إجرائية أولى لنظر النزاع ، وأودعت شركة أورانج مذكرة بدفاعها يوم ٢٥ فبراير ٢٠٢١، وجاري اعداد الرد عليها من قبل الشركة المصرية للاتصالات والتجهيز للمرافعة أمام الجهاز القومى لتنظيم الإتصالات.

هذا وتجدر الإشارة إلى أن اللجوء إلى الجهاز القومى لتنظيم الإتصالات لم يحول دون إستمرارية المفاوضات الودية مع تلك الشركات لغرض حل النزاع وإسترداد مبالغ الضريبة.

ومن جهة أخرى فجدير بالذكر أنه في حال انقضاء مدة الـ ٩٠ يوم دون صدور قرار من الجهاز القومى لتنظيم الإتصالات ، يكون للشركة المصرية للإتصالات أن تبدأ في إجراءات التحكيم لإسترداد مبالغ الضريبة العامة على المبيعات المستحقة على شركات المحمول للشركة أمام جهات التحكيم المختصة.

ومما سبق ذكره يتضح أنه تم تفعيل التوصية المشار إليها وفقاً لما تم ذكره أعلاه لملخص ما تم إتخاذه من إجراءات من قبل الشركة المصرية للإتصالات و أخر مستجدات دعوى مطالبة شركات المحمول بسداد مدفوعات ضريبة المبيعات.

ملاحظة الجهاز المركزى للمحاسبات رقم (١٠ ، ١١)

عدم وجود سجلات لتأمينات العملاء (بقطاع الدولى) في ٢٠٢٠/١٢/٣١ البالغة نحو ٩٥ مليون جنيه الامر الذى لم نتمكن معه من التحقق من صحه ذلك الرصيد

يتعين بحث اسباب ماتقدم واتخاذ اللازم فى هذا الشان .

إستمرار وجود فروق في أرصدة كل من :

أ ـ تامينات العملاء بين الظاهر بميزان المراجعة وسجلات ضبط الايراد ببعض القطاعات (٩)

ب ـ أرصدة متأخرات العملاء بين القطاع المالي والتجاري بالعديد من قطاعات الشركة .

يتعين سرعة اتخاذ اللازم فى هذا الشان.

رد الشركة على ما ورد بالملاحظة

يرجى التفضل بالإحاطه بأنه قد صدر القرار الإدارى بتاريخ ٢٠١٧/٤/٢٣ بشأن تشكيل لجنة متابعة الفحص والتصويب لتأمينات عملاء التليفون على مستوى كافة السنترالات بالشركة والتى قامت بالفعل بإتخاذ الإجراءات اللازمة لعمليات فحص التأمينات من خلال المستندات والدفاتر المتاحة لديها إضافة إلى عمليات فحص الشاشات وملفات العملاء والتى كانت من نتائجها القيام بإجراء التسويات المتعلقة بتأمينات العملاء لبعض المناطق طبقا للمصادقات الواردة من تلك المناطق ، كما يُرجي العلم بإن كافة المستندات المؤيدة للتسويات المذكورة متاحة للإطلاع بالإدارة العامة لحسابات المشتركين بالقرية الذكية.

اما بالنسبة لارصدة متأخرات العملاء فهمى من ضمن الارصدة التي يتم فحصها عن طريق قطاع حسابات العملاء والإئتمان والتحصيل وسوف يتم عمل اللازم بشأنها فور إنتهاء عملية الفحص بمراحلها المختلفة.

ملاحظة الجهاز المركزى للمحاسبات رقم (١٢)

تضمنت الارصدة المدينة رصيد حساب جهاز مشروعات الخدمة الوطنية بمبلغ ٦٥ مليون جنيه تمثل قيمة تقديرية لمسحوبات الربع الرابع من الكوابل النحاسية وقد تبين من المطابقة التى تمت مع الجهاز المذكور فى ٢٠٢١/١/٢٧ ان قيمة المسحوبات الفعلية خلال تلك الفترة بلغت نحو ٦٥,٩ مليون جنيه وانه تم تقييمها دون الاخذ فى الاعتبار نسبة الزيادة فى متوسط اسعار النحاس المعلن ببورصة لندن خلال الربع الاخير من عام ٢٠٢٠ بالمخالفة للتعاقد المبرم فى هذا الشان .

يتعين بحث اسباب ما تقدم واجراء التصويب اللازم فى هذا الشان لما لذلك من اثار على الحسابات المختصة

---

٩ ـ نحو ٣,٨٥ مليون جنيه بقطاع الجيزه ، ١٨٦,٢٣نحو مليون جنيه قطاع شرق القاهرة.

B7 القرية الذكية، الكيلو 28، طريق مصر إسكندرية الصحراوي، الجيزة 12577، مصر.

رد الشركة على ما ورد بالملاحظة

يرجى التفضل بالعلم بأنه قد تمت الاشارة بمحضر المصادقة فى الربع الرابع من عام ٢٠٢٠ إلى زيادة اسعار النحاس ببورصة لندن والتى ستؤدى إلى زيادة اسعار التعاقد وبناء عليه فقد تم تشكيل لجنة لدراسة الزيادة فى الاسعار وذلك للاتفاق على الاسعار الجديدة وجارى الإنتهاء من أعمال اللجنة ومخاطبة السادة / جهاز مشروعات الخدمة الوطنية بالاسعار الجديدة للتعاقد والمطالبة بسداد الفرق المستحق عن الربع الرابع من عام ٢٠٢٠.

ملاحظة الجهاز المركزى للمحاسبات رقم (١٣)

تضمنت الحسابات المدينة والدائنه العديد من الأرصدة المرحلة منذ سنوات سابقة دون تسوية ، منها : **نحو ٩٨ مليون جنيه** مدين (١٠) ، **نحو ١٣٢ مليون جنيه** ، دائنة (١١).

رد الشركة على ما ورد بالملاحظة

يُرجى العلم بإنه قد صدرت تعليمات الشركة بتشكيل لجنة لفحص كافة الأرصدة المدينة والدائنة على مستوى الشركة وقد تم تسوية العديد من المبالغ خلال عام ٢٠٢٠ والتي تتمثل في نحو ٦٤٠ مليون جنيه تم تسويتها من الأرصدة المدينة ونحو ٣٩٨ مليون جنيه من الأرصدة الدائنة ، كما يُرجى العلم بإن الأرصدة الواردة بالملاحظة تمثل الأرصدة بعد الفحص والتسويات التي تمت وجاري العمل على إستكمال أعمال اللجنة وتسوية تلك المبالغ بعد إستيفاء المستندات وإتخاذ الإجراءات اللازمة لذلك.

ملاحظة الجهاز المركزى للمحاسبات رقم (١٤)

تضمنت الحسابات الدائنة العديد من الأرصدة المرحلة للشركات التابعة والشقيقة بلغ ما امكن حصره منها نحو ٥,٤ مليار جنيه بعضها منذ سنوات دون سداد او تسوية .

يتعين العمل على تشكيل لجنة لبحث كافة الأرصدة الدائنة على مستوى الشركة وإتخاذ اللازم بشأنها .

رد الشركة على ما ورد بالملاحظة

يُرجى العلم بإن العديد من المبالغ المشار إليها خاصة بالشركات التابعة ويتم العمل على تسويتها تباعا ، اما المبالغ الخاصة بشركة فودافون فإنها تمثل مستحقات لها سيتم تسويتها خلال الربع الأول من عام ٢٠٢١ مقابل قيمة خدمات التراسل المُقدمة لشركة فودافون عن عام ٢٠٢١ وفقا للإتفاقية المُبرمة معها.

ملاحظـــــــــــات آخـــرى :

ملاحظة الجهاز المركزى للمحاسبات رقم (١)

قامت الشركة المصرية بحصر قيمة المبالغ المستحقة لها لدى شركات الكهرباء بشان تسويات المحاسبة عن الاحمال للاعوام المالية من ٢٠١٥ حتى ٢٠١٩ والتى بلغت نحو ٣٠٦,٦ مليون جنيه وفقا لما انتهى اليه الامر مع الشركات المشار اليها هذا(بخلاف فروق ضريبة الدمغة المستحقة للشركة المصرية للاتصالات الجارى حصرها وتقدير قيمتها بالتنسيق مع الادارة العامة للكهرباء).

يتعين موافاتنا بالاجراءات المتخذة نحو تصويب الوضع واجراء التسويات اللازمة مع شركات الكهرباء والادارة العامة للضرائب حفاظا على حقوق الشركة قبل الغير .

رد الشركة على ما ورد بالملاحظة

يُرجي التفضل بالإحاطة بإنه جاري تشكيل فريق عمل داخلي لبدء أعمال التفاوض مع شركات الكهرباء وسوف يتم عمل التسويات اللازمة فور الإنتهاء من اعمال المفاوضات مع شركات الكهرباء، أما بخصوص فروق ضريبه الدمغة المستحقة للشركة المصرية للاتصالات فإنه جاري حصرها وتقدير قيمتها بالتنسيق مع الإدارة العامة للضرائب وسوف يتم إتخاذ الإجراءات اللازمة بعد الإنتهاء من الحصر والمراجعة مع شركات الكهرباء.

ملاحظة الجهاز المركزى للمحاسبات رقم (٢)

ما زالت الشركة تتحمل اعباء سداد غرامة (**فرق قدرة**) لانخفاض معامل القدرة عن المعدل الواجب ورغم الاشارة لذلك بتقاريرنا السابقة الا انه لم يتم اتخاذ اى اجراء بشانها .

يتعين بحث تركيب مكثفات لرفع معامل القدرة لتجنب تلك الغرامات .

---

١٠ ـ نحو ٣٣ مليون جنيه بقطاع المشروعات ، نحو ١٠ مليون جنيه بقطاع الدولى ، نحو ٣٠ مليون جنيه بقطاع الديوان ، نحو ٢٥ مليون جنيه بقطاع المخازن.

١١ ـ نحو ١٠٠ مليون جنيه بقطاع الديوان ، نحو ١٨ مليون جنيه بقطاع الدولى ، نحو ١٤ مليون جنيه بقطاع المشروعات ..

B7 القرية الذكية، الكيلو 28، طريق مصر إسكندرية الصحراوي، الجيزة 12577، مصر.

رد الشركة على ما ورد بالملاحظة

يرجى العلم بأن تلك الملاحظة خاصة بمنطقة المنوفية بقطاع وسط الدلتا وقد تم الاحلال والتجديد لعدد كبير من مواقع الشركة المصرية بأجهزة ومحطات قوى كهربية حديثة لها معامل قدرة يقارب ٩٩.% مما أدى لتلافى غرامة معامل القدرة ببعض المواقع.

وجارى التواصل مع شركة الكهرباء لإجراء القياس الفعلى لمعامل القدرة بالمواقع التي بها غرامات وذلك لتحديد القيمة الفعلية وعمل تسوية لقيمة الغرامات التى تم سدادها او عمل مقاصة مع شركة الكهرباء ضمن المطالبات التى سيتم ورودها.

ملاحظة الجهاز المركزى للمحاسبات رقم (٣)

لازالت حسابات البنوك تتضمن بعض الأرصدة محجوز عليها طرف البنوك بنحو ٤٨,٤١١ مليون جنيه يرجع تاريخ بعضها لعام ٢٠٠١ لصالح عدة جهات إدارية بالدولة مما غل يد الشركة عن الإستفادة من تلك المبالغ علما بأن المبلغ المشار اليه يتضمن نحو ٣٤,٣١ مليون جنية غير مربوطة كودائع واوعية ادخارية مما اضاع على الشركة الاستفادة من استثمار تلك المبالغ ، ونشير إلى صدور احكام برفع الحجز عن بعض المبالغ بنحو ٣,١٢ مليون جنيه من عام ٢٠١٢ دون تفعيلها , ولم نقف على أسباب ذلك ، بالرغم من أنه سبق الإشارة بعدة تقارير سابقة دون تقدم ملموس بشأنها.

ويتصل بما سبق عدم قيام الشركة بالإفصاح ضمن الإلتزامات المحتملة في ٢٠٢٠/١٢/٣١ عن مبلغ نحو ١٨,٠٥٩ مليون جنيه قيمة الحجز الموقع على الشركة بكلآ من (البنك العربي لصالح وزارة الزراعة ومحكمة شمال القاهرة وكذا بنك القاهرة وبنك أبو ظبي الأول والمصرف المتحد) لصالح جهات حكومية مختلفة.

يتعين بحث اسباب ما سبق الاشارة اليه وسرعة اتخاذ الاجراءات اللازمة نحو إزالة أسباب تلك الحجوزات.

رد الشركة على ما ورد بالملاحظة

بالنسبة للحجوزات الإدارية من بعض الجهات الحكومية علي بعض أرصدة الشركة بالبنوك المختلفة فإن حجوزات قديمة تم اتخاذ الإجراءات القانونية حيالها وقد صدر العديد من الأحكام لصالح الشركة بعضها أصبح نهائياً وجارى استخراج الصيغ التنفيذية لها وإعلانها والتنسيق مع البنوك لرفعها.

كما يرجى العلم بأن إدارة الشركة حريصة على الإستفادة من المبالغ المحجوز عليها حيث أن بعض من تلك المبالغ تم ربطها كودائع طرفى البنك الأهلى وبنك مصر مقابل فائدة تحصل عليها الشركة لحين الفصل فى تلك القضايا ، كما يُرجى العلم بإن عملية ربط الحجوزات كودائع هي عملية ليست إلزامية ولكن تقوم بها بعض البنوك طبقا للقواعد والإجراءات الخاصة بها.

– أما بالنسبة لمبلغ ١٨ مليون جنيه فيرجى العلم بأنه لم يتم توقيع الحجز فعلياً على تلك المبالغ نظراً لعدم وجود أرصدة بقيمة تلك المبالغ فى البنوك المشار اليها.

ملاحظة الجهاز المركزى للمحاسبات رقم (٤)

مخالفة المادة (٢٧) من الترخيص الممنوح للشركة بتاريخ ٢٠١٦/٨/٣١ بشأن " إلتزام المرخص له بتقديم التقارير والبيانات التي يطلبها المرخص منه بالشكل وفي الموعد الذي يحدده المرخص ... الخ " حيث **لم يتضمن** ميزان المراجعة الخاص بنشاط شبكة المحمول في ٢٠٢٠/١٢/٣١ وما قبلها العديد من بنود الحسابات التي تظهر الموقف المالي للنشاط ، ومنها قيمة الأصول الثابتة الخاصة بمحطات المحمول ومصروفات إهلاكها ، التي بلغ ما أمكن حصره من قيمة محطات وابراج المحمول المدرجة بالأصول الثابتة فى موازين القطاعات الأخرى نحو ٢,١ مليار جنيه وبلغ مجمع الاهلاك من بدايه التشغيل حتي ديسمبر ٢٠٢٠ نحو ٧٢٦ مليون جنيه ، الأمر الذي أفقد ميزان المراجعة الغرض المعد من أجله .

نوصى بالالتزام بالترخيص المشار اليه وإجراء التصويب اللازم لإظهار الحسابات بميزان المحمول على حقيقتها .

رد الشركة على ما ورد بالملاحظة

يرجى التفضل بالعلم بالآتي :

- تلتزم الشركة ببنود الترخيص الممنوح لها حيث تقوم بإعداد قوائم مالية للشركة بشكل ربع سنوى ويتم تسليمها للجهاز القومى لتنظيم الإتصالات كما أن الشركة تلتزم بموافاة الجهاز القومى لتنظيم الإتصالات بكافة متطلباته طبقاً للترخيص فور طلبها وكذلك إرسال تقرير مراقب حسابات سنوى بشأن إيرادات الشركة.

B7 القرية الذكية، الكيلو 28، طريق مصر إسكندرية الصحراوي، الجيزة 12577، مصر.

- بالنسبة لعدم تضمين ميزان المحمول قيمة محطات المحمول فقد سبق الرد بإنه يتم تضمين قيمة محطات المحمول بالأصول الثابتة لموازين المناطق والقطاعات حيث أنها جغرافيا وواقعياً تقع فى تلك المناطق وتخدمها وإحكاماً للرقابة ولتحديد المسئولية وللتحقق من الوجود المادى لها ولسهولة جردها فإنه من الأفضل أن تتبع تلك المحطات المناطق المتواجدة بها ، كما أنه يتم تصنيف الأصول بشكل عام إلى فئات رئيسية وفرعية على منظومة الأوراكل ومن ثم فإنه يمكن حصر كافة أصول المحمول وإهلاكاتها على الأوراكل بكل سهولة

ملاحظة الجهاز المركزى للمحاسبات رقم (٥)

قامت الشركة المصرية للإتصالات بإبرام إتفاقية ترابط مع شركة " إتصالات مصر " بتاريخ ٢٠١٨/٧/١٥ تعديلا للإتفاق المبرم بينهما فيما يخص شبكة تليفون المحمول (الشبكة الرابعة) وقد ترتب عليه أصبح لزاما على الشركة المصرية تحقيق عدد طموح من المكالمات ونقل البيانات خلال الأعوام من ٢٠١٨ حتى عام ٢٠٢٢ ، والذي أضحى من الصعوبة تحقيقها خلال تلك السنوات القادمة في ضوء الزيادة المضطرده في الأعداد المطلوب تحقيقها من عام لآخر ، حيث بلغت قيمة المكالمات غير المستغله نحو ١٨٣ مليون جنيه خلال عام ٢٠٢٠ تم استغلال نحو ١٥٧ مليون جنيه لتخفيض دائنية اتصالات مصر من الداتا وترحيل نحو ٢٦ مليون جنيه لعام ٢٠٢١ دون موافقه شركه إتصالات مصر .

يتعين اتخاذ اللازم نحو الحصول على موافقة شركة اتصالات مصر وسرعة إتخاذ الإجراءات اللازمة بوضع الخطط التسويقية لتنشيط المبيعات لتحقيق المستهدف بالإتفاق المشار إليه (وبحث تطبيق البند رقم ١٨ من التعاقد الذي يفيد بأنه في حاله حدوث أي متغيرات بالسوق قد تؤدي إلي تغيير التوازن التجاري لإتفاقية التجوال المحلي فإنه يمكن للطرفين عقد المفاوضات اللازمه لعوده التوازن طبقا لما جاء برد الشركه علي الملاحظة سابقا.

رد الشركة على ما ورد بالملاحظة

يرجى التفضل بالإحاطة بإنه تم إبرام التعاقد مع شركة إتصالات مصر بما يخدم مصلحة طرفى التعاقد وطبقا للبند **رقم ١٨** من التعاقد الذى يفيد بإنه فى حالة حدوث أى متغيرات بالسوق قد تؤدى إلى تغيير التوازن التجارى لإتفاقية التجوال المحلى فإنه يمكن للطرفين عقد المفاوضات اللازمة لعودة التوازن وهو ما تم بالفعل وتم وروده بملاحظة سيادتكم حيث تم الإتفاق بين الشركتين على ترحيل المكالمات ونقل البيانات الغير مستغلة عن طريق الشركة المصرية للإتصالات خلال عام ٢٠١٨ إلى عام ٢٠١٩ ، والمتبقي من عام ٢٠١٩ إلي عام ٢٠٢٠ هو ما يخص المكالمات فقط بعد إستنزاله بقيمة الزيادة فى إستهلاك البيانات عن المتوقع خلال عام ٢٠١٩ حيث قد تم إستهلاك ما يخص البيانات خلال عام ٢٠١٩ بالكامل ونظراً لذلك فيقضى الإتفاق بترحيل (المبالغ الغير مستغلة) والإستفادة بها فى خدمات البيانات نظرا لزيادة الطلب عليها.والتى من المنتظر أن يتم الإستفادة من كامل هذه المبالغ طبقا للزيادة المضطردة فى حجم إستهلاك البيانات.

بالإضافة إلي ذلك تقوم الشركة بشكل مستمر بعمل العروض والحملات الترويجية وإتخاذ الإجراءات اللازمة والمُمكنة التى من شأنها زيادة قيمة استهلاكات العملاء وتعظيم أرباح الشركة.

كما أنه جاري الحصول على موافقة كتابية من شركة إتصالات مصر على ترحيل ما تبقى من عام ٢٠٢٠ إلى عام ٢٠٢١.

ملاحظة الجهاز المركزى للمحاسبات رقم (٦)

عدم إلتزام الشركة بما ورد بمعايير المحاسبة المصرية من متطلبات عند حساب اضمحلال وتخفيض بعض الاصول الامر الذى اثر على صحة حساب ذلك الاضمحلال والتخفيض .

يتعين الإلتزام بما ورد بنصوص معايير المحاسبة بشأن ما سبق .

رد الشركة على ما ورد بالملاحظة

سيتم البحث والدراسة في ضوء الإستفسارات التي ستتم مع سيادتكم لإستيضاح ما ورد بالملاحظة ومراعاة ذلك.

ملاحظة الجهاز المركزى للمحاسبات رقم (٧)

وجود قصور من قبل الإدارة القانونية بالشركة فيما يخص النزاع القضائي بالدعوى رقم (٤٠١٠) لسنة ٢٠٠٥ جلسة ٢٠١٦/٤/٣٠ بشأن أرض الطوابق بقطاع الجيزه البالغ قيمتها الدفترية نحو ٥,٢١ مليون جنيه والتي صدر بشأنها حكم إستئناف رقم (٦١٩٢) لسنة ١٣٣ ق بجلسة ٢٠١٨/٦/٢٧ في غير صالح الشركة ، الأمر الذي قد يعرض تلك الأرض للضياع .

يتعين تحديد المسئولية في هذا الشأن .

B7 القرية الذكية، الكيلو 28، طريق مصر إسكندرية الصحراوي، الجيزة 12577، مصر.

رد الشركة على ما ورد بالملاحظة

يُرجي التفضل بالإحاطة بإن المادة ١٢٣ من قانون المرافعات نصت على أنه " تقدم الطلبات العارضة من المدعى أو من المدعى عليه إلى المحكمة بالإجراءات المعتادة لرفع الدعوى قبل يوم الجلسة أو بطلب يقدم شفاهة فى الجلسة فى حضور الخصم ويثبت فى محضرها ولا تقبل الطلبات العارضة بعد إقفال باب المرافعة ".

وهو ما قامت به الشركة بالفعل ، حيث أثبتت الطلب العارض بإستحقاقها للأرض بالتقادم المكسب طبقاً للمادة ٩٦٩ مدنى بمحضر جلسة ١٤/٣/٢٠١٦ وبحضور الخصم ، وهو ما يتوافق مع صحيح القانون ، ومن ثم لا توجد ثمة مخالفة فى هذا الإطار ، وتم التمسك بالتقادم المكسب وفق صحيح الإجراءات القانونية الواردة بالمادة ١٢٣ مرافعات والتى إستند إليها سيادتكم.

هذا بخلاف ما تمسكت به الشركة فى دفاعها على سبيل الإحتياط الكلى من إنطباق نص المادة ٩٦٨ مدنى على وقائع الدعوى والخاص بالتقادم المكسب الطويل (١٥ سنة) والتى نصت على أنه " من حاز منقولاً أو عقاراً دون أن يكون مالكاً له ، أو حاز حقاً عينياً على منقول أو عقار دون أن يكون هذا الحق خاصاً به ، كان له أن يكسب ملكية الشئ أو الحق العينى وإذا إستمرت حيازته دو إنقطاع خمس عشرة سنة ".

كما أن الشركة قد قامت بتقديم طلب لمحكمة النقض لتحديد جلسة لنظر الشق المستعجل بوقف تنفيذ الحكم ، ومازالت الدعوة لم يتم تحديد جلسة لها حتي تاريخه.

كما تم عرض الأمر على المستشار القانوني للشركة بناء على طلب سيادتكم وكان رأي سيادته بتاريخ ٢٠/٩/٢٠٢٠ بإنه لا يوجد قصور في الإجراءات والدفوع التي قامت بها الإدارة القانونية بالشركة المصرية للإتصالات في قضية أرض سنترال الطوابق بالجيزة.

وسيتم موافاة سيادتكم برأى المستشار القانونى فى هذا الشأن.

ملاحظة الجهاز المركزى للمحاسبات رقم (٨)

بلغت ارصدة القروض والتسهيلات الائتمانية في ٢٠٢٠/١٢/٣١ نحو ٢٠,٢٥٣ مليار جنيه مقابل نحو ١٦,٤٣٧ مليار جنيه في ٢٠١٩/١٢/٣١ بزيادة قدرها نحو ٣,٨١٦ مليار جنيه وكان يتعين على الشركة ان تقوم بتحصيل مستحقاتها لدى الغير والتى بلغ ما امكن حصره منها نحو ٨,٣٧٨ مليار جنيه بدلا من التوسع فى القروض والتسهيلات الائتمانية و تحمل الشركة عنها فوائد مدينة تجاوزت المليار جنيه بخلاف دمغه نوعية بنحو ٣٤,٣٦ مليون جنيه .

الامر الذى يتطلب من الشركة وضع الية متطورة يتم من خلالها ازالة معوقات التحصيل وتدعيم موقف السيولة بالشركة .

رد الشركة على ما ورد بالملاحظة

يرجى العلم بإنه طبقا لقائمة التدفقات النقدية المستقلة في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠ فقد بلغ صافي النقدية الناتجة من أنشطة التشغيل بنحو ٦,٤ مليار جنيه مقارنة بنحو ٢,٣ مليار لعام ٢٠١٩ ، كما بلغت قيمة المدفوعات لشراء أصول ثابتة واصول أخرى ومشروعات تحت التنفيذ نحو ١٠,٣ مليار جنيه في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠ والتي تم تمويل معظمها من خلال صافي النقدية الناتجة من أنشطة التشغيل المشار إليه أعلاه وتم تمويل الجزء المتبقي والذي يمثل نحو ٣,٩ مليار جنيه من خلال التسهيلات البنكية ، علما بإنه تضمنت التدقات النقدية من أنشطة التشغيل في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠ لنحو ٢٣ مليار جنيه عبارة عن متحصلات من العملاء والأطراف ذات العلاقة مقارنة بنحو ٢٠ مليار جنيه في نهاية عام ٢٠١٩ بزيادة قدرها نحو ٣ مليار جنيه وهو ما يؤكد زيادة كفاءة أنظمة التحصيل المطبقة بالشركة.

ملاحظة الجهاز المركزى للمحاسبات رقم (٩)

لم نواف بمذكرات الفحص الضريبي (ضريبة الدخل ، المبيعات) بالرغم من تكرار طلبها من الشركة العديد من المرات .

يتعين موافاتنا بالمذكرات المشار اليه .

رد الشركة على ما ورد بالملاحظة

بالنسبة لمذكرات الفحص الضريبى فقد تم طلبها من مصلحة الضرائب عدة مرات دون جدوى وقد تم موافاة سيادتكم بما يفيد ذلك فى الإجتماع الذى تم إنعقاده مع سيادتكم ومع السيد المحاسب / مدير عام الضرئب بالشركة وذلك خلال شهر يناير ٢٠١٩، مع العلم بإن قانون الضرائب لا يُلزم المصلحة بتنفيذ طلبات الممولين الخاصة بمذكرات الفحص الضريبى .

B7 القرية الذكية، الكيلو 28، طريق مصر إسكندرية الصحراوي، الجيزة 12577، مصر.

ملاحظة الجهاز المركزى للمحاسبات رقم (١٠)

خلو محاضر اجتماع كل من : (مجلس الإدارة ، لجنة المراجعة ، لجنة المكافآت والحوافز) ، التي وافتنا بها الشركة من المذكرات المعروضة وخلاصة وافية للمناقشات التي تتم بها بالمخالفة للمادة رقم (٢٤٩) من اللائحة التنفيذية للقانون ١٥٩ لعام ١٩٨١ والتي تضمنت " يثبت بالمحضر خلاصة وافية بجميع مناقشات المجلس وبكل ما يحدث اثناء الإجتماع وبكل ما يطلب الأعضاء إثباته بالمحضر " ، الأمر الذي يمثل قيدا على إطلاعنا على كافة الموضوعات الهامة والمؤثرة على أعمال الشركة .

يتعين الإلتزام بنصوص اللائحة التنفيذية للقانون المشار إليه.

رد الشركة على ما ورد بالملاحظة

يرجى التفضل بالإحاطة بإنه يتم إثبات أهم مناقشات المجلس ، كما انه يتم إعداد تسجيل صوتى لكافة إجتماعات ولجان مجلس الإدارة ، كما أنه يتم موافاة سيادتكم بكافة المذكرات المعروضة على المجلس واللجان فور طلبها.

ملاحظة الجهاز المركزى للمحاسبات رقم (١١)

لم يتم الافصاح عن المعلومات البيئية التى تهم ذوى العلاقة من المستخدمين والادارة والعاملين والمجتمع وكذا الاقرارات بعدم اقتناء اصول تؤدى الى اضرار بيئية .

رد الشركة على ما ورد بالملاحظة

فيما يتعلق بالمعلومات البيئية فقد تم موافاة سيادتكم بخطاب موضح فيه أن جميع الأجهزة المتعاقد عليها ويتم إستيرادها تكون طبقاً للمعايير العالمية المستخدمة فى معظم دول العالم ويتم تنفيذ ذلك طبقاً لتعليمات الجهاز القومى لتنظيم الإتصالات مع الإلتزام بمعايير السلامة والصحه المهنية والتى من ضمنها الإنبعاثات والاحمال الحرارية وأنها لا تؤثر على البيئة.